



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

24
العدد
ديسمبر
2016

قطاعات وزارة الاقتصاد

تحقق مستهدفاتها بكفاءة وإتقان

الاقتصاد الوطني يحافظ على

نموه وتنافسيته العالية

الإمارات

ترسم المسار العالمي
لثورة الصناعية الرابعة

هيئة التحرير بوزارة الاقتصاد

المشرف العام: طارق السويدي
مدير التحرير: عماد العلي
إشراف على التصميم: فاطمة المدني
التنسيق والمتابعة: محمد إبراهيم
التصميم والإخراج الفني:



communication@economy.ae

للتواصل والإقتراحات

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

داخل هذا العدد



العدد 24 - ديسمبر 2016

صفحة 8

الإمارات ترسم المسار العالمي
للثورة الصناعية الرابعة

مكاتب وزارة الاقتصاد

الإمارة	الهاتف	الفاكس
رأس الخيمة	07 227 8000	07 228 0099
ام القيوين	06 766 4426	06 766 4426
الفجيرة	09 223 3330	09 222 0041
مدينة العين	03 765 5268	03 766 4880

الإمارة	الهاتف	الفاكس
أبوظبي	02 613 1111	02 626 0000
دبي	04 314 1555	04 358 1811
الشارقة	06 528 1222	06 528 5333
عجمان	06 747 1333	06 754 7979

اقتصاد الإمارات





22



12



8



41



37



26

33 ● اقتصاد اسلامي

الاقتصاد الاسلامي أثبت إمكاناته الكبيرة وقدرته على الاستدامة

36 ● مناسبات

فولكلور وأهازيج في احتفال وزارة الاقتصاد باليوم الوطني

38 ● دليل

دليل الشراكة.. إطار مؤسسي لعلاقات وزارة الاقتصاد بشركائها الاستراتيجيين

40 ● شركاء النجاح

ملتقى الشركاء الاستراتيجيين منصة حيوية لتبادل الرؤى والأفكار

42 ● أنشطة وفعاليات

20 ● صناعة وتجارة

ازدهار القطاعين التجاري والصناعي في الدولة

23 ● تنويع اقتصادي

استراتيجية التنويع ترسم ملامح الاقتصاد الوطني في 2017

26 ● اقتصاد المعرفة

الابتكار والبحث العلمي مسار الإمارات إلى اقتصاد المعرفة

29 ● سياحة

الابتكار يعزز تنافسية واستدامة قطاع السياحة

7 ● رسالة الوزير

السير نحو المستقبل بثقة واقتدار

8 ● ريادة

الإمارات ترسم المسار العالمي للثورة الصناعية الرابعة

12 ● تفوق

قطاعات وزارة الاقتصاد تحقق مستهدفاتها بكفاءة وإتقان

16 ● تنافسية

الاقتصاد الوطني يحافظ على نموه وتنافسيته العالية

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

الرؤية

اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة.

القيم

الشفافية، احترام الحقوق، التميز، روح الفريق، المشاركة والابتكار.

الرسالة

تنمية الاقتصاد الوطني و تهئية بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنويع الأنشطة الاقتصادية بقيادة كفاءات وطنية وفقا لمعايير الإبداع والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة

السير نحو المستقبل بثقة واقتدار

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد



و في إطار خطواتها الاستباقية أطلقت حكومة الإمارات في نوفمبر الماضي خطة تنفيذية لتبني تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة. من 6 محاور هي الأولى على مستوى العالم. تجسيدا لتوجهات الدولة و للمساهمة في قيادة الجهود العالمية في هذا المجال. و جاءت الخطة التنفيذية بالتعاون والشراكة بين دولة الإمارات والمنتدى الاقتصادي العالمي لترجمة توجهات الثورة الصناعية الرابعة إلى حراك عالمي تقوده الإمارات.

و يمثل القطاع الصناعي اللاعب الرئيس في عملية التحول الاقتصادي المنشودة. و يأتي تنامي الأنشطة الصناعية في الدولة ضمن استراتيجية وطنية طموحة تستهدف الوصول بمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 20% على الأقل خلال السنوات القليلة المقبلة. و لا شك ان الثورة الصناعية الرابعة ستعزز من قيمة ومكانة و دور قطاع الصناعة الوطني باعتباره من الروافد الحيوية المهمة للاقتصاد الكلي. خاصة في ظل سياسة التنويع الاقتصادي التي تتبعها الدولة. وخطة التحول التدريجي المدروس إلى اقتصاد ما بعد النفط.

تمضي دولتنا الحبيبة من خلال ما تتمتع به قيادتها الرشيدة من إرادة صلبة وطموح غير محدود. وما تتمتع به أبناء الإمارات من إحساس بالمسؤولية وإرادة وتصميم. تمضي في طريقها نحو التنمية الشاملة والمستدامة. والتقدم بثقة نحو إدراك غايتها المتمثلة في التربع على قمة الترتيب العالمي في المجالات كافة.

الدولية. وفي هذا السياق أكد تقرير مشاورات المادة الرابعة الصادر مؤخراً عن صندوق النقد الدولي متانة الاقتصاد الإماراتي ومرونته وقدرته الفائقة على مواجهة وتخطي التحديات ومنها انخفاض أسعار النفط.

كما حققت الامارات مراتب متقدمة خاصة في مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشرات الابتكار والإبداع ومؤشرات المساواة بين الجنسين ومؤشرات كفاءة البنية التحتية و مؤشرات الثقة بين القيادة والشعب وغير ذلك. و كل هذه المؤشرات تمثل حصيلة إنجازات حققتها الإمارات في عام 2016. وهي أيضاً الأرضية التي تنطلق منها في عامها الجديد 2017 نحو المزيد من التقدم والارتقاء والازدهار والرخاء.

إن ما يميز دولة الإمارات القدرة الفائقة لقيادتها الرشيدة على قراءة الواقع الراهن بدقة وانفتاح. و الانطلاق منه للتخطيط للمستقبل بثقة واقتدار. وفي هذا الاطار ووفق هذا النهج و بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة. حفظه الله. اعتمد في سبتمبر الماضي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. رعاه الله. «استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل» التي تهدف للاستشراف المبكر للفرص والتحديات في كافة القطاعات الحيوية في الدولة. وتخليها. ووضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى لها على المستويات كافة. لتحقيق إنجازات نوعية لخدمة مصالح الدولة.

مضى عام 2016 بإنجازات ومبادرات كبيرة في شتى المجالات حققت بفضل عظمة الجهود و الاصرار على الإنجاز. حيث سخرت القيادة الحكيمة جهدها لتبقى دولة الإمارات منارة مضيئة. وشعلة لا تنطفئ بالعلم والعمل والتفوق والريادة. ولتحقيق السعادة الدائمة لأبناء الدولة الذين ساهموا ويسهمون دوماً في تحقيق رؤية الإمارات لتكون الرقم الأول عالمياً.

و تسير دولتنا الحبيبة بإجاء المستقبل بثقة واقتدار. وفق خطة ورؤية مدروستين وموضوعتين بإحكام. من أجل تعزيز قدرة اقتصادها الوطني الفتى ليكون قادراً على الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط من دون مشكلات أو حتى تخوفات من حدوث أي انتكاسات محتملة.

ويسير اقتصادنا الوطني وفق «رؤية الإمارات 2021». وفي إطار الخطة الاستراتيجية للحكومة الرشيدة للتحول إلى اقتصاد ما بعد النفط. نحو تحقيق المزيد من المكاسب التي تعزز تنافسيته وصلابته وقدرته على مواجهة التحديات المحتملة. وأثبت اقتصادنا الوطني خلال الفترة الماضية متانته ومرونته في مواجهة انخفاض أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية العالمية. حيث شهد نمواً متوازناً معتدلاً.

إن المكانة الاقتصادية والتنموية لدولة الإمارات التي ترتقي من عام إلى آخر وبثبات واستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي. تعكسها أيضاً المؤشرات والتقارير التي تصدر من حين إلى آخر من جانب المؤسسات الاقتصادية



الإمارات ترسم المسار العالمي للثورة الصناعية الرابعة

آثار التطبيق

وستعمل هذه المجالس على دراسة آثار تطبيق تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة على المنظومات الاقتصادية والاجتماعية. وتحديد فرص تطبيق تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة ضمن القطاعات الرئيسية بما يضمن الاستفادة من الفرص الاقتصادية والاستثمارية التي تقدمها. كما ستعمل المجالس على تقديم الدعم الاستشاري للحكومات في مجال وضع الأطر التنظيمية والتشريعية لتطبيق هذه التكنولوجيا بالاستفادة من إطار الحوكمة الذي سيتم تصميمه.

المحور الرابع: إطلاق برنامج خاص لضم حكومات المنطقة لشبكة خبراء مجالس المستقبل العالمية في توجه يهدف إلى تعزيز دورها في

عدد من المؤسسات الحكومية والأكاديمية والشركات الخاصة ذات العلاقة.

المحور الثاني: العمل مع المنتدى الاقتصادي العالمي من خلال مجالس المستقبل العالمية على تصميم إطار حوكمة عالمي يضع الأسس العامة والأطر التشريعية والتنظيمية لتطبيق تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة وخلق أسواق عالمية لها بالشراكة مع الحكومات وشركات القطاع الخاص المعنية.

المحور الثالث: ستسهم حكومة الإمارات وبالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي في تأسيس مجالس الثورة الصناعية الرابعة. وذلك بهدف تقديم الدعم الاستشاري لمتخذي القرار على مستوى العالم.

أطلقت حكومة الإمارات في نوفمبر الماضي خطة تنفيذية لتبني تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة. من 6 محاور هي الأولى على مستوى العالم. تجسيدا لتوجهات الدولة إلى المساهمة في قيادة الجهود العالمية في هذا المجال.

وجاءت الخطة التنفيذية بالتعاون والشراكة بين دولة الإمارات والمنتدى الاقتصادي العالمي لترجمة توجهات الثورة الصناعية الرابعة إلى حراك عالمي تقوده الإمارات. وتشمل الخطة 6 محاور هي:

المحور الأول: إنشاء حكومة الإمارات أول مجلس للثورة الصناعية الرابعة على مستوى العالم. وسيتبع مباشرة لمجلس الوزراء وستشرف عليه وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل بعضوية

وجهة للثورة الصناعية

و يؤكد بدر سليم سلطان العلماء، عضو اللجنة التنظيمية للقمة العالمية للصناعة والتصنيع، الرئيس التنفيذي لشركة ستراتا للتصنيع ان الإمارات تقود حراكاً عالمياً من خلال ترجمة وتنفيذ خطط وإستراتيجيات الثورة الصناعية الرابعة بعدما أصبحت أول دولة في العالم تطلق حكومتها مجلساً وزارياً لمستقبل الصناعة.

ويضيف العلماء ان إطلاق هذا المجلس يعتبر رافداً هاماً للغاية من روافد تكريس موقع الإمارات كوجهة للثورة الصناعية الرابعة على المستوى العالمي، لتستضيف الدولة أول قمة من نوعها على المستوى العالمي تجمع قادة القطاعين العام والخاص ومثلي المجتمع المدني في العاصمة الإماراتية أبوظبي، وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، مثلاً بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، لتبني نهج تحولي في صياغة مستقبل الصناعة على المستوى العالمي.

وأضاف العلماء أن ما تقوم به حكومة الإمارات، سواء استضافتها القمة العالمية للصناعة والتصنيع أو إطلاقها المجلس الوزاري لمستقبل الصناعة، يدل وبوضوح إلى نهجها المتميز ورؤيتها المستقبلية الفريدة التي تعزز أهداف الأجندة الوطنية الطموحة في سياق رؤية عالية تسعى إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2030 على الصعيد العالمي.

القرقاوي:

الإمارات تعزز ريادتها من خلال تبني حكومتها تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة عبر خطة تنفيذية.

التي تعود بالنفع والفائدة على البشرية إذا أعدنا العدة لذلك. ومن الأهمية بمكان أن نتعاون وأن نتضافر جهودنا لنستعد بشكل أفضل لمستقبل أكثر ازدهاراً لنا وللأجيال القادمة.

الإمارات تدشن أول خطة تنفيذية في العالم من ستة محاور للثورة الصناعية الرابعة

أهمية المستقبل وتوجهاته

وقال القرقاوي إنه انطلاقاً من إدراك حكومة دولة الإمارات أهمية المستقبل وتوجهاته، والفعاليات التي تم خلالها طرح العديد من الأفكار، ورغبة الدولة في تحويل تلك الأفكار والرؤى المستقبلية إلى مشاريع قائمة على أرض الواقع، يلمسها الإنسان في شتى المجالات، فقد تقرر إطلاق خطة عمل من ستة محاور تترجم توجهات الثورة الصناعية الرابعة وتقودها إلى واقع عملي.

وأضاف القرقاوي: نؤمن بدولة الإمارات وبالمستقبل وبالإنسان وبتلك التجربة، ولدينا في المنطقة مبدعين، من خلال مجالس المستقبل، وحويل دولة الإمارات إلى أكبر مختبر ابتكار على مستوى العالم تجرّب فيه الابتكارات الجديدة في جميع القطاعات سواء كان في النقل الذكي أو إنترنت الأشياء والطاقة المستدامة، وأمن المعلومات وتوظيف التعليم في خدمة خطط المستقبل.

وقال القرقاوي: استضافت دولة الإمارات نخبة من المفكرين ومستشاري المستقبل العالميين الذين بحثوا أفضل الحلول لأكثر التحديات المستقبلية إلحاحاً، في وقت تمضي دولة الإمارات قدماً لتعزيز مكانتها كمنصة عالمية لاستشراف وصناعة المستقبل.

نقل الخبرات وتبادل المعرفة ودفع عجلة التنمية ضمن هذه الاقتصادات. وتضم الشبكة أكثر من 5000 عضو وخبير من حكومات ومنظمات دولية وشركات خاصة ومؤسسات بحثية أكاديمية، وسيكون لهذا البرنامج العديد من الخطط والفعاليات والمبادرات التي سيتم الإعلان عنها في وقت لاحق.

المحور الخامس: دولة الإمارات ستكون أول مختبر عالمي مفتوح لتجربة واختبار وتطبيق تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة وتسريع خلق أسواق عالمية لها ضمن الإطار الصحيح، وذلك بناء على ما تم اتخاذه من خطوات فعلية من خلال التزام الحكومة بتطبيق مجموعة من المبادرات والاستراتيجيات ذات البعد المستقبلي في مجالات مثل البلوك تشين، والتنقل ذاتي القيادة، والطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي.

المحور السادس: حكومة الإمارات ستكون أول حكومة في العالم تعمل على تصميم وتبني إطار عمل لجاهزية الحكومات للمستقبل ضمن أجندتها الوطنية، وذلك بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، ويركز الإطار على قياس جاهزية الحكومات خلال العشر سنوات المقبلة ضمن ستة محاور رئيسية هي التكنولوجيا والابتكار، والاقتصاد، والمجتمع، والموارد الطبيعية والبيئة، والأمن، والحوكمة.

و يشير معالي محمد عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل الرئيس المشارك لمجلس المستقبل العالمية الى ان دولة الإمارات قدمت خلال أعمال اجتماعات مجالس المستقبل العالمية التي استضافتها بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي قدمت مساهمة بارزة في جهود تعزيز جاهزية الدول لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وعززت ريادتها من خلال تبني حكومتها تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة، عبر خطة تنفيذية. وواصل قائلاً: نحن لا نخشى المستقبل، فالثورة الصناعية الرابعة لديها الإمكانيات والقومات

واسعاً للمبدعين من الرجال والنساء للانخراط في قطاع الصناعة وتفعيل طاقاتهم لما فيه خير البشرية».

وأشار إلى أن الثورة الصناعية الرابعة ستسهم في دفع جهود التعليم والتدريب الفوري والمتطور بحيث يصل العالم إلى التشارك الكامل في أرقى تطبيقات التعليم والتدريب. كما ساهمت شبكة الإنترنت في تحقيق شراكة عالمية في الحصول على المعلومات بحرية وسهولة كبيرتين. ما يتجه بمستقبل التعليم إلى تبني المناهج والمهارات التي يستطيع الطلاب من خلالها تطوير تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مثل البرمجيات الحاسوبية، والأمن المعلوماتي، والهندسة الإلكترونية ميكانيكية وغيرها من فروع المعرفة التي ازدادت اهتمامها حديثاً مع ظهور الثورة الصناعية الرابعة.

استفادة الدولة

وفيما يتعلق بالسبل التي يمكن من خلالها تسجيل أكبر استفادة من مبادرات الثورة الصناعية الرابعة، نوه العلماء إلى أن الدولة ستحقق أكبر فائدة ممكنة من هذه المبادرات من خلال الجهد الموحد والتنسيق بين مختلف الجهات التي تسعى إلى تكريس مكانة الدولة كوجهة لأحدث التقنيات الصناعية والتي تمثل في حد ذاتها الثورة الصناعية الرابعة. وسيكون لكل من معالي سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد والرئيس المشارك للقيمة العالمية للصناعة والتصنيع، ومعالي محمد عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، الرئيس المشارك لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية.

وقال العلماء «يقود وزير الاقتصاد التعاون بين الدولة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية

المستوى العالمي. سينصب وبشكل مباشر في خدمة دول المنطقة والعالم والإنسانية بأسرها. وتتماشى مع أهدافها الاستراتيجية في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. وأوضح أن إطلاق خطة العمل التنفيذية بالتزامن مع استعداد أبوظبي لتصبح العاصمة العالمية لمستقبل الصناعة من خلال استضافتها أول قمة من نوعها على المستوى العالمي لقطاع الصناعة سيكون له أثر إيجابي بالغ على تكريس موقع الإمارات كمركز عالمي للتميز والابتكار في تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

وحول أهم مقومات الثورة الصناعية الرابعة فيما يتعلق بتوفر المزيد من الوظائف، وإصلاح نظم التعليم والتدريب لمواكبة التطورات التي يشهدها القطاع الصناعي في الوقت الراهن. قال العلماء «نؤمن في القمة العالمية للصناعة والتصنيع بأن الثورة الصناعية الرابعة ستوفر فرصاً هائلة لتطوير الكوادر البشرية وإطلاق قدراتها نحو آفاق جديدة تحقق الازدهار والسعادة للبشرية بأسرها. حيث ستساهم التطبيقات الجديدة مثل إنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والتصنيع الرقمي، والطباعة الثلاثية الأبعاد، والسيارات الذاتية القيادة، والحوسبة المعرفية، في تغيير الصورة النمطية للقطاع الصناعي، وستساهم في توفير وظائف جديدة تقوم على استغلال أفضل ما في الإنسان، والمتمثل في قدراته العقلية».

وأضاف «لقد سادت فكرة خاطئة عن الصناعة والتي تركز على الصورة النمطية بأنها تقتصر فقط على توظيف القدرة الحركية للإنسان للقيام بأي نشاط صناعي، أما مع الثورة الصناعية الرابعة، فالقدرة الأهم هي القدرة الفكرية والإبداعية والابتكارية ما يفتح الباب

وأضاف «حكومة أبوظبي بذلت جهوداً لتطوير مصادر النمو الاقتصادي وبناء ركيزة صناعية متينة تمكن من مواصلة النمو المستدام والنهضة الشاملة، بوصف القطاع الصناعي

بحر العلماء: تقود الإمارات حراكاً عالمياً من خلال ترجمة وتنفيذ خطط وإستراتيجيات الثورة الصناعية الرابعة

من أهم محركات النمو الاقتصادي المستقبلي لإمارة أبوظبي. إضافة إلى مساهمته في تعزيز مكانة الدولة على خارطة اقتصاد العالم، وسعيه الدائم إلى توفير كافة المتطلبات للكوادر الوطنية لتلعب دورها في بناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة والابتكار».

وقال «لا شك في أن بناء قاعدة صناعية متطورة في أبوظبي تكون جسيداً ملموساً لأرقى تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة على المستوى العالمي سيساهم في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية والكفاءات الوطنية ليس في أبوظبي فحسب، بل في كافة إمارات الدولة».

توجهات صناعية

وفيما يتعلق بخطة العمل التنفيذية التي تترجم توجهات الثورة الصناعية الرابعة إلى حراك عالمي تقوده الإمارات والتي تتكون من ستة محاور رئيسة. أفاد العلماء أن الخطة دليل آخر على أن حكومة الإمارات تعتمد أجندة وطنية تتناغم بشكل كبير مع الأجندة الإقليمية والعالمية. إذ إن النشاط الذي ستشهده الدولة لتكريس موقعها كوجهة أولى لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة على

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 16% في العام 2016 إلى 20% على الأقل بحلول العام 2021.

تمضي دولة الإمارات قدماً لتعزيز مكانتها كمنصة عالمية لاستشراف وصناعة المستقبل.

المستوى المحلي كل من معالي سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، ومعالي محمد عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، في توجيه كافة الجهود لتكريس موقع الإمارات كواحدة من أكثر دول العالم تنافسية وابتكاراً، وتدعيم بناء اقتصادها المتنوع والمستدام.

وأكد العلماء أن القطاع الصناعي القاطرة الرئيسة لبناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة والابتكار، حيث تتطلع دولة الإمارات إلى جذب استثمارات صناعية جديدة تقدر قيمتها بأكثر من 70 مليار دولار حتى العام 2025، وزيادة

الصناعية (اليونيدو) لاستضافة القمة العالمية للصناعة والتصنيع وتبني نهج حولي في صياغة مستقبل الصناعة وريادة الدولة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المستدامة، فيما يقود وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، التعاون بين الدولة والمنتدى الاقتصادي العالمي في استضافة مجالس الأجندة العالمية لتعزيز القطاع الصناعي الإماراتي.

وأكد أن النهج التكاملي الذي تتبناه دولة الإمارات سيساهم في عمل كافة أجهزتها ومؤسساتها، والذي يقوم بتنفيذه على



وزارة الاقتصاد
MINISTRY OF ECONOMY

قطاعات وزارة الاقتصاد تحقق مستهدفاتها بكفاءة وإتقان

للاستثمارات، وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الخارجية وتطوير علاقاتها مع الدول بما يخدم مصالحها التجارية.

كما ساهمت الوزارة في توعية القطاعين الحكومي والخاص بالسياسات التجارية الخارجية التي تتبعها دول العالم عبر إصدار تقارير متخصصة في هذا المجال. فضلاً عن دورها الرئيس خلال العام الجاري في إعداد تقرير المراجعة الثالثة للسياسات التجارية للدولة وعرضه في منظمة التجارة العالمية ومناقشة الدول الأعضاء والإجابة عن استفساراتها.

قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

و تولي وزارة الاقتصاد أهمية كبيرة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظراً لدوره الهام في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني واستدامته. وبهذا الخصوص أوضح معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري أن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يأتي ضمن أولويات اهتمامات الدولة لدوره الحيوي في تعزيز مسيرة النمو وترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد المعرفة المستند إلى الإبداع والابتكار. تحقيقاً لرؤية الإمارات 2021، مؤكداً معاليه أن الدولة نجحت خلال الفترة الماضية في اتخاذ خطوات رائدة لخلق بيئة اقتصادية داعمة لنمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومحفزة على تطوير ريادة الأعمال الوطنية والارتقاء بقدراتها التنافسية اعتماداً على الممارسات الابتكارية واعتماد الحلول الإبداعية. وحرصت وزارة الاقتصاد على تسخير كل الجهود والإمكانات لتشجيع هذا القطاع الحيوي، وتم إطلاق مسارات متوازنة تعمل بتكامل لتحقيق التطوير المنشود في القطاع. أول تلك المسارات، تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية الداعمة للقطاع. ومن أبرز معالمها القانون الاتحادي رقم 2 لعام 2014 بشأن المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي تم إعداده وفقاً لأعلى المعايير القانونية العالمية.

مكانة تجارية رائدة

وقد بذلت وزارة الاقتصاد جهوداً واسعة ومكثفة لدعم المكانة التجارية الرائدة للدولة والدفع بها قدماً، فضلاً عن مساهمة قطاع التجارة الخارجية في دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى ولا سيما الابتكار وريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعة التي تمثل محور التوجهات الجديدة للدولة في بناء وتطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع مختلف دول العالم.

وكان من أهم تلك المساهمات تنظيم 13 مشاركة خارجية تضمنت 9 زيارات رسمية و4 معارض استفاد منها 439 شخصاً وعقد على هامشها 11 ملتقى أعمال و150 اجتماع رجال أعمال. وتنظيم منتديات الأعمال الثنائية بين الإمارات وعدد من الدول منها سلوفينيا وقطر وهونغ كونغ وبلغاريا واليونان والمكسيك وكوبا وشارك فيها أكثر من 900 من رجال الأعمال والمستثمرين في الدولة، إضافة إلى زيارات دعم رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار، منها إلى الهند والولايات المتحدة وفنلندا وغيرها.

13 ألف شكوى تلقاها مركز اتصال حماية المستهلك تم حل 95% منها

كما أعدت إدارة التحليل والمعلومات التجارية بالوزارة مجموعة من الدراسات التحليلية لواقع التجارة الخارجية، ونشرات حول الفرص التصديرية وملفات العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى. سعياً لدعم الخطط المبذولة لتنشيط التجارة الخارجية، وتوفير أرضية صلبة من المعلومات والتوجهات التي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة بتطوير الصناعات الوطنية وزيادة جاذبية الدولة

لجحت قطاعات وإدارت وزارة الاقتصاد في تحقيق مستهدفاتها للعام 2016 بكفاءة واتقان وسرعة في الإنجاز بتوجيهات من معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد وكمتابعة حثيثة من سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل لوزارة للشؤون الاقتصادية وسعادة عبدالله بن أحمد آل صالح وكيل الوزارة للشؤون التجارية والصناعة.

و حرصت كافة كوادر وزارة الاقتصاد بمختلف مواقع مسؤولياتهم على إنجاز المهام المطلوبة منهم بالسرعة والجودة المطلوبين. ورغم تعدد المهام وتشعبها فقد عملت كافة قطاعات وإدارت ومكاتب الوزارة كفريق واحد متكاتف ومتعاون إلى أقصى حد. إدراكاً لحقيقة أن المهام والأدوار والأهداف تتقاطع وتتكامل لتحقيق استراتيجيات وزارة الاقتصاد المرتبطة برؤية الإمارات 2021 الهادفة لتحقيق اقتصاد تنافسي مستدام ومتنوع. بقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة والابتكار.

وأكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري أن الجهود التي بذلتها وزارة الاقتصاد خلال عام 2016 كان لها بالغ الأثر والمساهمة في بلوغ النتائج الاقتصادية الإيجابية التي حققها الاقتصاد الوطني.

و مثلت وزارة الاقتصاد دولة الإمارات في عدد من الاجتماعات الإقليمية والدولية المرتبطة بالشؤون التجارية والاقتصادية والسياحية خلال العام الجاري، بعضها منبثق عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأخرى عن جامعة الدول العربية، إضافة إلى اجتماع لدول غربي آسيا (الإسكوا) واجتماع لمنظمة التعاون الإسلامي.

كما عقدت عدداً من اجتماعات اللجان الاقتصادية المشتركة، منها مع كوريا وكندا، وشاركت في عدد من اللجان المشتركة بالتعاون مع وزارة الخارجية، منها مع كولومبيا وتايلند وقطر وفيتنام وروسيا الاتحادية وبيلاروسيا وتترانيا.

وإنشاء مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 2015 لتنسيق الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير القطاع. واعتماد التعريف الموحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عام 2016 لتقديم التسهيلات والدعم للقطاع بناء عليه. والتي تشمل تخصيص 10% من مشتريات الجهات الاتحادية من المنتجات والخدمات من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة. فضلاً عن تسهيلات التمويل والعمالة والاستشارات وغيرها.

كما تقوم الوزارة على تنظيم مؤتمر سنوي ضخم حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ووصل المؤتمر إلى دورته السابعة في عام 2016. إضافة إلى ذلك. وقعت وزارة الاقتصاد اتفاقيات ومذكرات تفاهم محلية ودولية مع عدد من البلدان الرائدة في هذا المجال. أهمها كوريا الجنوبية وألمانيا وإيطاليا والسويد وكندا. ومن المخطط له أن يتم توقيع 15 اتفاقية ومذكرة تفاهم حتى عام 2021. تهدف لتعزيز التعاون ونقل المعرفة والتكنولوجيا في مختلف المجالات التي تساهم فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما حرصت الوزارة على إشراك أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في الزيارات الخارجية التي تنظمها أو تشاركها بها. وتوفر لها إمكانية المشاركة في المعارض الدولية الموجهة نحو دعم القطاع. وتفتح المجال أمام منشأتهم لدخول أسواق جديدة عبر اجتماعات اللجان الاقتصادية المشتركة التي تعقدتها. بما يساهم في تبادل الخبرات وتسهيل الإجراءات والتمويل وبناء العلاقات التجارية والشراكات الاستثمارية المحفزة على نمو القطاع الذي تجاوزت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 60%. وتستهدف الدولة الوصول بتلك النسبة إلى 70% في عام 2021.

حماية المساهمين وتعزيز البيئة الاقتصادية

وتلعب إدارة مدققي الحسابات في الوزارة دوراً حيوياً على صعيد متابعة شؤون مهنة مدققي الحسابات وتعزيز معايير الجودة المرتبطة بالمهنة. وأوضح معالي وزير الاقتصاد أن الاضطلاع بمهمة تسجيل ورقابة عمل مدققي الحسابات بالدولة. والتأكد من التزام الشركات المساهمة بتحقيق الشفافية وتطبيق معايير المحاسبة الدولية. يشكل الضمانة لتوفير أعلى حماية للمساهمين والبيئة الاقتصادية للدولة. ويجنبها التعثر والفوضى المالية. وأفاد معاليه بأن الوزارة عملت على دعم جهود التوطين وتدريب الكوادر البشرية المواطنة في هذه المهنة نظراً إلى حساسيتها ودورها الهام في ضبط الأداء المالي والإداري للشركات.

وبلغت نسبة مدققي الحسابات المواطنين من إجمالي المدققين المسجلين في الدولة نحو 60%. علماً أن رؤوس الأموال المسجلة والمكتب بها للشركات المساهمة الخاصة بلغت نحو 160 مليار درهم حتى نهاية أكتوبر 2016. لعدد شركات يبلغ 162 شركة. وخلال الفترة من بداية العام الجاري حتى نهاية أكتوبر. نجحت إدارة مدققي الحسابات في الوزارة في أداء مهامها حيث بلغ عدد مدققي الحسابات الجدد الذين تم تسجيلهم 29 مدققاً فيما بلغ عدد الشركات الوطنية الجديدة التي تم قيدها بسجل مدققي الحسابات 29 شركة وبلغ عدد المدققين المزاولين الذين تم تجديد قيدهم 565 مدققاً وعدد الشركات التي تم تجديد قيدها 70 شركة وبلغ عدد فروع الشركات الأجنبية التي تم تجديد قيدها 24 شركة.

إنجازات نوعية للرقابة التجارية

و تشكل إدارة الرقابة التجارية الذراع الحيوية لضبط عمليات الغش والتدليس في كافة أسواق الدولة ومكافحة التقليد للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والتصدير للسلع المخالفة للمعتقدات والقيم في الدولة. وكان

من أبرز إنجازاتها منذ بداية العام الجاري حتى نهاية أكتوبر منه: إجراء 9369 جولة تهدف لحماية المستهلك نتج عنها 505 مخالفات. و1476 جولة بشأن الغش التجاري أسفرت عن 50 مخالفة. و673 جولة بشأن العلامات التجارية كانت حصيلتها 14 مخالفة. و44 جولة بشأن الوكالات التجارية أسفرت عن 33 مخالفة. فيما بلغ عدد الجولات الخاصة بحقوق النشر والتأليف 43 جولة أسفرت عن مخالفة واحدة. أما الجولات على المصانع فبلغ عددها 25 جولة لم تسفر عن أي مخالفة. وبذلك بلغ إجمالي الجولات التي نفذتها إدارة الرقابة التجارية 11630 جولة وصلت حصيلة مخالفاتها إلى 603 مخالفات خلال الفترة المذكورة.

كما نجحت الوزارة خلال عام 2016 حتى نهاية الربع الثالث بإصدار ما يقرب من 316 ألف شهادة منشأ مختلف المنتجات التصديرية. منها نحو 276 ألف شهادة للمنتجات الصناعية الوطنية.

الاقتصاد تواصل جهودها في مكافحة الممارسات التجارية الضارة التي تستهدف الصادرات الوطنية في الخارج

الملكية الفكرية

أوضح معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصور أن تطوير منظومة الملكية الفكرية وحماية حقوق المبدعين والمخترعين تمثل إحدى الركائز الرئيسية في مساعي الدولة نحو تعزيز بيئة الابتكار وبناء الاقتصاد المعرفي. وقد كان من أبرز إنجازات الوزارة في هذا القطاع خلال عام 2016 افتتاح المركز الدولي لتسجيل براءات الاختراع ICPR. الذي جاء تنويعاً لسلسلة



وقد وصل عدد الحالات التي حُرِكت فيها الوزارة في الخارج 59 تحقيقاً ورسمياً مفروضاً حتى نهاية الربع الثالث من عام 2016، منها 32 حالة تم إغلاق التحقيق فيها أو إلغاء العمل بالرسوم، و20 منها تم إقرار الرسوم فيها، فيما لا تزال 7 حالات قيد التحقيق. وتواصل الوزارة حركاتها لإنهاء العمل بهذه الرسوم وإغلاق التحقيقات المرفوعة.

تركزت جهود الوزارة في 2016 على ترسيخ أسس اقتصاد المعرفة وجعل الابتكار محور النشاط الاقتصادي والشركات الاستراتيجية

جهود مكافحة الإغراق

تواصل وزارة الاقتصاد جهودها في مكافحة الممارسات التجارية الضارة التي تستهدف الصادرات الوطنية في الخارج، والتي تتعارض مع مبادئ المنافسة العادلة التي أقرتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، سعياً من الوزارة لتحقيق أهدافها بدعم الصناعات الوطنية ويضمن نفاذها إلى الأسواق الخارجية وتنافسيتها العالية، وذلك عبر مواجهة تحقيقات مكافحة الإغراق والدعم والوقاية المرفوعة على الصادرات الإماراتية في عدد من دول العالم، وكذلك التصدي لأي حالات إغراق أو دعم أو زيادة في الواردات تستهدف أسواق الدولة بما يضر بالمنتج الوطني والصناعة المحلية، وذلك عبر الآليات المعمول بها وفق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

من الجهود التي بذلتها الوزارة لتحديث إدارة الملكية الصناعية لديها وتحويلها إلى هذا المركز، وفقاً لخطة شملت عدداً من المراحل التي تم من خلالها تأسيس وتطوير وتشغيل المركز ضمن الوزارة.

وكان من أبرز إنجازات قطاع الملكية الفكرية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2016، استقبال وتسجيل 1368 طلب براءة اختراع، اكتمل فحص 837 طلباً منها ونتج عنه منح 185 براءة اختراع، كما سجلت الوزارة استقبال 700 طلب شهادة نموذج صناعي منح منها 251 شهادة، واستقبال 500 طلب تسجيل حقوق مصنفات فكرية منح منها 346 شهادة، في حين وصل إجمالي طلبات تسجيل العلامات التجارية المودعة لدى الوزارة حتى منتصف نوفمبر 2016 إلى 16464 طلباً، أُنجز منها خلال الفترة المذكورة 15377 طلب تسجيل.



• الاقتصاد الوطني يحافظ على نموه وتنافسيته العالية

من بلدانها، وفي ظل تباطؤ النمو في بعض الاقتصادات العالمية الكبرى، وتراجع عدد من الاقتصادات الناشئة، فضلاً عن تداعيات حالة اللا استقرار التي تعيشها بعض دول المنطقة على مسارات النشاط التجاري والاستثماري، ظلت الإمارات تمثل حالة متقدمة وفريدة من حيث قدرتها على الحد من آثار تلك المتغيرات الاقتصادية الحادة، وهو ما أكدته الإحصاءات والبيانات التي رُصدت في العديد من المجالات، فضلاً عن المؤشرات الوطنية والعالمية المتخصصة، الأمر الذي يقدم برهاناً جديداً

• **الاقتصاد الوطني يثبت قدرته
الفائقة على مواصلة النمو والحد
من آثار المتغيرات الاقتصادية
الإقليمية والعالمية**

كفاءة واقتدار

وأكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن اقتصادنا نجح بكفاءة واقتدار بمواجهة التحديات المختلفة، محافظاً على نموه وتنافسيته العالية، بفضل التوجيهات الحكيمة للقيادة الرشيدة، والرؤية الحكومية الواضحة التي تصاغ في إطارها الأهداف وتوضع الخطط والمبادرات، ومن ثم تنطلق في ضوءها عجلة العمل وبذل الجهود الرامية لبلوغ المستهدفات، في منظومة أداء عالمية المستوى تبني قيماً كفلة بالنهوض بالاقتصاد والمجتمع مؤسسات وأفراد، في مقدمتها الشفافية والتميز والابتكار. وأضاف معالي وزير الاقتصاد موضحاً: رغم استمرار آثار الانخفاض النسبي لأسعار النفط الخام، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي يمثل تصدير النفط عصب الاقتصاد في كثير

أثبت اقتصاد الوطني قدرته الفائقة على التأقلم مع متغيرات المشهد الاقتصادي العالمي وامتصاص الصدمات وتخفيف التحديات مستنداً إلى قاعدته الانتاجية العريضة التي ترفد بعوامل النمو المتوازن المستدام، من هنا كان أداء الاقتصاد الوطني في العام 2016 ملياً للتوقعات من حيث نسبة النمو خاصة في القطاعات الحيوية وفي مقدمتها قطاعات الصناعة والسياحة والعقارات وتجارة التجزئة وغيرها من القطاعات الهامة، و باتت هذه القطاعات تحوز حصة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس خطوات ثابتة ومتوازنة نحو مرحلة ما بعد النفط، مقرونةً بسياسات وبرامج مدروسة لاستيفاء شروط استدامة هذه المسيرة التنموية الرائدة.

والصعوبات في دول عديدة في المنطقة والعالم، سواء كانت من الاقتصادات المتقدمة أو النامية، موضحاً معاليه أن الناتج المحلي الإجمالي للدولة تضاعف بما يزيد على ثلاثة أمثال خلال السنوات العشر الماضية، مرتفعاً من نحو 511 مليار درهم في 2006 إلى 1.58 تريليون درهم عام 2015، مع توقعات بوصله إلى نحو 1.8 تريليون درهم في نهاية 2016، وأن نسبة النمو بالأسعار الثابتة وصلت إلى 3.8% العام الماضي، مقارنة بنحو 3.1% عام 2014.

ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى نحو 77 في المئة بالأسعار الجارية، و 70 في المئة بالأسعار الثابتة

الاستثمارات

وأوضح معالي وزير الاقتصاد أن الاستثمارات المحلية الحكومية والخاصة تمثل أحد المرتكزات التي تمهد الطريق نحو مرحلة ما بعد النفط، عبر تطوير البيئة الاقتصادية الجاذبة للأنشطة المتنوعة، وهو ما انعكس على أرض الواقع بزيادة إجمالي الاستثمارات الوطنية في مختلف القطاعات والمشروعات التنموية من نحو 337 مليار درهم عام 2014 إلى نحو 354.4 عام

الناتج المحلي الإجمالي يتضاعف ثلاث مرات خلال عشر سنوات وتوقعات ببلوغه 1.8 تريليون درهم في نهاية 2016

سياسات مدروسة

ولم تمنع سياسات الضبط المالي وترشيد الإنفاق الحكومي الجاري الناجمة عن تراجع الإيرادات النفطية مقارنة بما كانت عليه قبل الهبوط السعري للنفط الخام منتصف عام 2014، الحكومة من تبني سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، مستفيدة من الاحتياطات النقدية التراكمية للدولة، حيث استمر الإنفاق على المشروعات الاستثمارية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري ودعم الأنشطة الاقتصادية المعرفية القائمة على الابتكار والبحث العلمي والتطوير والتكنولوجيا الحديثة، ومنها على سبيل المثال البنى التحتية لاستضافة إكسبو 2020، وتوسعة المطارات وشبكة قطار الأخاد ووسائل النقل الجوي والبحري ومرافق الشحن والتخزين، إضافة إلى الطرق والمواصلات وشبكات الطاقة والاتصالات والبنية التحتية الإلكترونية، والتطوير الكبير في البنى السياحية والصناعية، ومواصلة النهضة العمرانية والمشروعات العقارية، والتقدم في مجال المدن الذكية، والخدمات المالية، واستحداث قطاعات اقتصادية جديدة كالإقتصاد الإسلامي بحواره المتعددة، وقد وصل الإنفاق الحكومي لعام 2015 إلى 179 مليار درهم، مرتفعاً بنسبة 3.8% مقارنة بعام 2014، وبنسبة 4.5 إلى 6% مقارنة بما كان عليه قبل تراجع أسعار النفط، ما كان له دور بارز في النمو الإيجابي للقطاعات غير النفطية، فضلاً عن نتائج التنمية المستدامة على المدين المتوسط والبعيد.

الناتج المحلي الإجمالي

وقال المنصوري إن ثمار هذه الجهود أبرزتها الإحصاءات والأرقام التي تعبر عن إنجاز مهم للاقتصاد الوطني في ظل المشهد الاقتصادي العالمي الراهن الذي تكثرت فيه التحديات



المنصوري: نسير بخطى ثابتة نحو مرحلة ما بعد النفط باقتصاد مستدام ومتوازن

على سلامة النهج الاقتصادي المتبع وبيّز الأداء الإيجابي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة.

وتابع معالي وزير الاقتصاد بأن سياسة التنويع الاقتصادي التي تبنتها الحكومة الإماراتية مبكراً كانت إحدى الدعائم الجوهرية لتعزيز المرونة الاقتصادية للدولة وزيادة قدرتها على مواجهة الصعوبات والتحديات الاقتصادية واحتوائها، مضيفاً معاليه أن التنوع بات أمراً راسخاً اليوم في خريطة الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى نحو 77% بالأسعار الجارية، وإلى نحو 70% بالأسعار الثابتة، وموضحاً أن قطاعات الصناعات التحويلية والإنشاءات وجارة التجزئة والعقارات والنقل والتخزين والمواصلات والاتصالات والسياحة وغيرها من القطاعات غير النفطية، باتت تحجز حصة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعكس خطوات ثابتة ومتوازنة نحو مرحلة ما بعد النفط، مقرونّة بسياسات وبرامج مدروسة لاستيفاء شروط استدامة هذه المسيرة التنموية الرائدة.



قطاع الصناعة الواعد

وذكر معالي وزير الاقتصاد أن السياسات الاقتصادية الحكومية تولي القطاع الصناعي أهمية متزايدة اليوم نظراً إلى دوره الحيوي بوصفه ركيزة للتنمية الاقتصادية وترسيخ سياسة التنوع وقاطرة للاقتصاد الوطني نحو مرحلة ما بعد النفط وتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة.

وأفاد معاليه بأن حجم الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية حسب نظام التراخيص الصناعية الإلكتروني بوزارة الاقتصاد بلغ في نهاية سنة 2015 أكثر من 127.6 مليار درهم، فيما بلغ حتى نهاية سبتمبر من العام الجاري نحو 129.7 مليار درهم. ووصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة إلى نحو 16%.

وتابع معاليه بأنه على رغم التحديات الاقتصادية، حافظت المؤشرات الصناعية في الدولة على أداء إيجابي، حيث واصل عدد المصانع مساره التصاعدي ووصل إجماليه في نهاية سبتمبر 2016 إلى 6250 منشأة صناعية، منها 158 مصنعاً تم ترخيصها خلال العام الجاري حتى نهاية الربع الثالث منه.

وتصدر قطاع صناعة المواد الغذائية والمشروبات بقية القطاعات الصناعية الأخرى من حيث

2015 نحو 126.6 مليار دولار عام 2015 وبمعدل نمو بلغ 10.3% خلال الفترة نفسها. وبذلك تكون الدولة في صدارة الدول العربية في استقبال التدفقات الاستثمارية بنسبة تصل إلى 27.5% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى المنطقة العربية، في حين بلغت الاستثمارات الإماراتية في الخارج 9.3 مليار دولار في عام 2015 مرتفعة من 9 مليارات في العام السابق له، ليرتفع الرصيد التراكمي لتلك الاستثمارات إلى 87.4 مليار دولار في عام 2015.. وتنبؤ الدولة كذلك موقعها كأكبر مستثمر عربي في الخارج.

مكانة مرموقة

وصرح معالي الوزير المنصوري بأن الإمارات حافظت على مكانتها المرموقة في مجال

354.4 مليار درهم إجمالي الاستثمارات المحلية الحكومية والخاصة بنمو نسبته 5.2%

التجارة الخارجية بوصفها عاصمة إقليمية وعالمية للتجارة، ومحوراً مؤثراً ومهماً في مسارات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في المنطقة والعالم، حيث بلغ حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة في عام 2015 نحو 1.75 تريليون درهم، مرتفعاً بنسبة 10% عن تجارة عام 2014، وهي نسبة نمو بالغة الأهمية في ظل انخفاض أسعار النفط وتباطؤ الاقتصاد العالمي.

2015 بالأسعار الجارية، بنسبة نمو تقترب من 5.2%، بلغت حصة الاستثمارات الحكومية منها 145.8 مليار درهم بزيادة نسبتها 8% مقارنة بالعام السابق، فيما بلغت نسبة زيادة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات المحلية نحو 3.3% مرتفعة من نحو 201.9 مليار درهم عام 2014 إلى 208.6 مليار درهم عام 2015.

وفي السياق نفسه، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مرتكزاً آخر من مرتكزات حقبة ما بعد

1.75 تريليون درهم حجم التجارة الخارجية غير النفطية في 2015 بنمو 10% مقارنة بـ 2014

النفط، وهو ما أولته الحكومة بالغ اهتمامها. إدراكاً منها لدوره الكبير في ضخ السيولة المالية في الاقتصاد الوطني وتعزيز تنوعه ومرونته، فضلاً عن أهميته في نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف والخبرات، والارتقاء بالكفاءات الوطنية، وتحسين الجودة وطرق الإنتاج، بما يعزز تنافسية اقتصاد الدولة وتوجهها لبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

وقال معالي وزير الاقتصاد إن النتائج في هذا المجال أيضاً جاءت منسجمة مع الأهداف والجهود المبذولة، حيث بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدولة نحو 11 مليار دولار أميركي في 2015 بمعدل نمو سنوي بلغ 9.3% خلال الفترة 2011-2015، فيما بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية التراكمية في الدولة عام



130 مليار درهم حجم الاستثمارات الصناعية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2015 و16% مساهمة الصناعة في الناتج المحلي

وقد نجح القطاع السياحي في الوزارة خلال عام 2016 بإطلاق العديد من المبادرات. كان من أبرزها، إطلاق مركز الإمارات للضيافة وعقد برنامج إعداد القادة في قطاع السياحة بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية. وتعزيز المنظومة التكنولوجية السياحية بإطلاق تطبيق «الزائر السعيد» ومنتدى الابتكار والتحول السياحي الذي استقطب خبرات واسعة من مختلف أنحاء العالم وجذب الأنظار إلى التطور السياحي الذي تشهده الدولة.

تطوير استراتيجية حكومية
للتنمية السياحية..
و3.3% نسبة نمو القطاع
في 2015

الانتقال نحو مرحلة ما بعد النفط. وذلك نظراً إلى أهميته وديناميته العالية وقدرته على رفع الدخل الوطني بإيرادات مهمة. وقد تبنت وزارة الاقتصاد، منذ انضمام القطاع السياحي إليها خلال العام الجاري، أجندة واضحة لتطوير استراتيجية موحدة للسياحة في الإمارات تروج للمقصد السياحي الواحد مع مراعاة التنوع والخصوصية في كل إمارة. والعمل على دعم المشروعات التنموية في القطاع وتطوير مرافقه وخدماته وتفعيل دور الابتكار والتكنولوجيا الحديثة في طرح الحلول السياحية القادرة على تعظيم الاستفادة من المقومات السياحية العديدة التي تمتلكها الدولة.

حجم الاستثمار، حيث حاز 30% من الإجمالي بقيمة تبلغ نحو 40 مليار درهم. وجاء قطاع الصناعات المعدنية الأساسية في المرتبة الثانية بنسبة 25% من حجم الاستثمار بقيمة 32 مليار درهم. تلاه قطاع صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية في المرتبة الثالثة بنسبة 15% وباستثمارات بلغت 19 مليار درهم.

السياحة رافد حيوي

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن القطاع السياحي يمثل أحد أبرز محاور الاهتمام في السياسات الاقتصادية لدولة الإمارات. حيث يعد ركزاً لتنويع الاقتصاد الوطني وجسراً آخر يدعم

60% مساهمة المشاريع
الصغيرة والمتوسطة في الناتج
المحلي الإجمالي.. وخطط
لرفعها إلى 70 في 2021

وفقاً لدراسة عالمية لـ "لينكدإن"

ازدهار القطاعين التجاري والصناعي في الدولة



كل شركة تقدّم هذه الفرص والملقّات المهنية لكلّ فرد من القوى العاملة حول العالم، والتي تضمّ 3.3 مليار شخص مما يؤدي إلى تبادل الخبرات المهنية المتوفرة بين هذه المؤسسات والجهات المختلفة.

من جهته، هنأ معالي الدكتور أحمد بالهول، وزير الدولة لشؤون التعليم العالي "لينكدإن" على إطلاق مبادرة الرسم البياني الاقتصاديّ في دولة الإمارات، وقال معاليه: "ستساعد تلك المبادرة الخريجين على استيعاب الفرص المهنية المتاحة سواء داخل الدولة أو في مناطق مختلفة من العالم بصورة أفضل، ونتوقع أن يساهم هذا الرسم البياني الاقتصاديّ في تطوير التعليم العالي في الدولة، وسيساهم أيضاً في تعريف طلابنا بالمهارات التي

البحث أنّ الشركات الإماراتية ختّل الصدارة في دعم القوى العاملة المحلية رغم وجود حضور إقليمي يناهز المئات لشركات دوليّة في الإمارات.

مسح رقمي

ويشكّل البحث الحديث جزءاً من رسم "لينكدإن" البياني الاقتصادي، وهو عبارة عن مسح رقمي للاقتصاد العالمي، وذلك في إطار عمل "لينكدإن" حالياً على تطوير الرسم البياني الاقتصادي الأول في العالم بغية توفير فرصة اقتصادية لكل فرد من القوى العاملة حول العالم، ويشمل الرسم البيانيّ كل فرصة عمل متاحة في العالم والمهارات اللازمة للحصول على هذه الفرص، إضافة إلى ملفات

أكد بحث صادر عن "لينكدإن"، أكبر شبكة للمحترفين في العالم، أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بمكانة متنامية كمركز مزدهر للأعمال التجارية والصناعية مع تطابق نتائج البحث مع رؤية حكومة الإمارات الهادفة إلى دعم التنمية الاقتصادية في البلاد في مجال البنية التحتية والصناعات.

وأشارت البيانات التي أوردها البحث إلى أنّ 60% تقريباً من الموارد البشرية في دولة الإمارات تعمل حالياً في شركات محلية، ما يعكس الاستثمار الكبير من قبل الشركات المحلية في شباب الإمارات والدعم البالغ الذي تلقاه المواهب الإماراتية الشابة من العديد من القطاعات ومنها: الخدمات المصرفية، والطيران، والاتصالات، والضيافة، والتجزئة. كما أظهر

حول العالم. ومن خلال شراكتنا الاستراتيجية مع وزارة التربية والتعليم وحكومة دبي الذكية، أصبحنا أقرب إلى تحقيق هذه الأهداف في الإمارات. يعتبر الرسم البياني الاقتصادي في دولة الإمارات أول رسم بياني اقتصادي يتم إصداره في الشرق الأوسط ونعتزم أيضاً نشر الخريطة الرقمية في المنطقة. وتشكّل نتائج هذا الرسم مؤشرات إيجابية عن التنمية الاقتصادية المحلية والثقة التي يضعها المواطنون الإماراتيون في الإمارات كمركز أعمال تجارية وصناعية.

استثمار كبير من قبل الشركات المحلية في شباب الإمارات ودعم بالغ للمواهب الإماراتية الشابة

مستقبل الابتكار

و كشف البحث الصادر عن "لينكدإن" عن مجموعة المهارات الأساسية الضرورية لمستقبل الابتكار في الإمارات. فقد صوّت المنتدى الاقتصادي العالمي علوم الروبوتات، وعلم البيانات، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وإنترنت الأشياء كأبرز العوامل الحسّية والرقمية الأساسية المحرّكة للثورة الصناعية الرابعة. إذ جدر الإشارة إلى أنّ هذه المهارات مطلوبة بشكل كبير في دولة الإمارات كما تمنح شهادة الخبرة في البيانات الضخمة للمتقدمين بطلب عمل الأفضلية عند التوظيف. وتحتل دولة الإمارات حالياً المرتبة 16 عالمياً في مواهب الطباعة والتصميم ثلاثي الأبعاد. وأكثر من 60% منهم يعملون في شركات إماراتية محلية.

والبالغ عددهم ثلاثة ملايين. حيث كشفت "لينكدإن" عن نتائج البحث في بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وبحضور معالي الدكتور أحمد بن عبد الله حميد بالهول الفلاسي. وزير الدولة لشؤون التعليم العالي. وسعادة الدكتورة عائشة بنت بطي بن بشر. المدير العام لمكتب دبي الذكية.

مهارات المستقبل

ويهدف تعاون "لينكدإن" مع وزارة التربية والتعليم إلى تزويد الطلاب بالمعلومات اللازمة لاكتساب مهارات المستقبل. حيث ستساعدهم نتائج الرسم البياني الاقتصادي على تحديد المؤهلات التي يحتاجون إليها ليصبحوا أكثر قابلية للتوظيف. فقد أظهرت النتائج أنّ الهندسة المدنية، وإدارة الأعمال، وعلوم الحاسوب هي أهم المجالات التي يخوضها الطلاب الجامعيون في الإمارات. فيما شكّلت الهندسة الصناعية، وإدارة الأعمال، وعلوم الحاسوب حقول الدراسة الأكثر رواجاً بين طلاب الدراسات العليا. وأتت المهارات التكنولوجية كعنصر مشترك بين جميع المجالات.

وقد أصدرت "لينكدإن" مؤخراً في هذا الإطار دراسة عن "أهمّ المهارات في الإمارات لعام 2016". تناولت بالتحديد المهارات التي يبحث عنها أرباب العمل في الإمارات. وتبيّن أنّ ستة من أهمّ عشر مهارات واردة ترتبط بقطاع التكنولوجيا فيما احتلّ التحليل الإحصائي واستخراج البيانات المركز الأول.

من جهته، قال علي مطر رئيس حلول المواهب في "لينكدإن" في أسواق النمو وجنوب أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا: "شكّل إصدار الرسم البياني الاقتصادي في دولة الإمارات خطوة مهمة بالنسبة إلى "لينكدإن". فنحن ملتزمون بشدة بهدفنا القائم على توفير فرصة اقتصادية لكل فرد من القوى العاملة

58% من القوى العاملة المقيمة في الإمارات تشغل وظائف لدى شركات محلية ومؤسسات صغيرة ومتوسطة

يحتاجونها لشغل وظائف المستقبل.

من جانبها قالت الدكتورة عائشة بن بشر. المدير العام لمكتب دبي الذكية ان التعاون بين القطاع الخاص وشركات مثل "لينكدإن" يعتبر ضرورياً لمساعدتنا على إرساء ركائزنا الاستراتيجية والمساهمة في الاقتصاد الذكي. فهذا التحليل العميق والابتكار للبيانات يتماشى مع ما تهدف إليه دبي في رفع مستوى سعادة أفراد مجتمعها. ومن خلال فهم اقتصاد الإمارات وشبكة المواهب بصورة أفضل، يمكننا العمل معاً لتمكين المقيمين في البلاد، مضيفة ان مدينة دبي الذكية تفتخر بتحديد أفضل الممارسات العالمية ونقدّر الجهود التي تبذلها "لينكدإن" حول العالم من خلال الرسم البياني الاقتصادي.. ويسعدنا أن تكون دولة الإمارات أول سوق إقليمي يُطرح فيه الرسم البياني الاقتصادي وننتطلع لتوظيف تلك البيانات للمساهمة في رفع مستوى السعادة في دولة الإمارات.

و تم وضع الرسم البياني الاقتصادي في دولة الإمارات بالارتكاز على البيانات المستقاة من المستخدمين المسجلين في داخل الإمارات

60% تقريباً من الموارد البشرية في دولة الإمارات تعمل حالياً في شركات محلية



(10%)، والتجزئة والتأمين (10%)، والنقل الجوي والبري (8%) والنفط والطاقة (8%).

• يستخدم قطاع الخدمات المهنية أكبر عدد من المقيمين في الإمارات (16%)، تليه الهندسة والعمارة (14%)، والخدمات المالية (10%)، والتأمين (10%)

الولايات المتحدة الأمريكية والهند وأوروبا. وبالنسبة إلى إيجاد وظيفة محلياً، يفضل معظم المتخرجين العمل في شركات في الإمارات. فقد اختار 75% من درسوا في الجامعات الإماراتية البقاء في الإمارات وأظهروا اهتماماً بالغاً في المساهمة في المجتمع المحلي وتنويره.

بالمقابل، يستخدم قطاع الخدمات المهنية أكبر عدد من المقيمين في الإمارات (16%)، تليه الهندسة والعمارة (14%)، والخدمات المالية

وتُظهر نتائج الرسم البياني لاقتصاد الإمارات أنّ 58% من القوى العاملة المقيمة في الإمارات تشغل وظائف لدى شركات محلية ومؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وشركات ناشئة معروفة. أما الجزء المتبقي يعمل لدى شركات مقرّها في

• تحتل الشركات الإماراتية الصدارة في دعم القوى العاملة المحلية

الإمارات القوة الاقتصادية الأولى في الشرق الأوسط والـ 21 عالمياً

استراتيجية التنويع ترسم ملامح الاقتصاد الوطني في 2017



المرتبة 23 عالمياً بين 136 دولة شملها التقرير الذي يصدر كل عامين.

وأكد رجال أعمال أهمية دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة في مرحلة اقتصاد ما بعد

أهمية التركيز على تنمية الإنسان في مرحلة ما بعد النفط

تحقيق إنجازات ملحوظة، فيما يتعلق بالتنوع الاقتصادي. وهو ما يظهر بوضوح في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي. فضلاً عن تحقيق إنجازات ملحوظة فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية العالمية.

وتصدرت دولة الإمارات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر تمكين التجارة العالمية 2016 الصادر مؤخراً عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي صنف الدولة في

أكد خبراء اقتصاديون ورجال أعمال، أن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت إنجازات كبرى خلال السنوات الأخيرة، فيما تستقبل عامها السادس والأربعين على قيام الاتحاد. باستراتيجية اقتصادية قوية تستند على التنوع الاقتصادي وتنمية الإنسان. في ظل الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط. ما يعزز خطط التنمية المستدامة. والتحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار. وأشاروا إلى أن الأعوام الأخيرة شهدت

بعد النفط. مؤكداً أهمية عدم التركيز على البترول باعتباره مصدراً رئيسياً للدخل.

و تعزز رؤية 2030 استراتيجية التنوع الاقتصادي. إلا أن هناك حاجة للمزيد من الإفصاح عن الخطط التفصيلية لسياسة التنوع الاقتصادي خلال السنوات المقبلة. مع زيادة فاعلية دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة. مشيراً إلى تجربة بعض الدول الأوروبية التي باتت تحتفظ بالبترول للأجيال المقبلة. مع التركيز على تنمية قطاعات أخرى.

وتبرز أهمية تعزيز دور القطاع الخاص لقيادة عجلة الاقتصاد. وزيادة الصادرات. لاسيما أن الحكومة تعتمد في دخلها على النفط في المقام الأول. في ظل عدم وجود ضرائب. إضافة إلى أهمية سن القوانين اللازمة لجذب وتشجيع القطاع الخاص لاختراق مجالات جديدة. مع الاستفادة من خبرات رجال الأعمال والمختصين في هذا الشأن. دون الاستناد فقط لآراء الاستشاريين. الذين قد تنقصهم أحياناً الخبرة العملية.

التنمية المستدامة

لقد حققت دولة الإمارات إنجازات كبرى خلال السنوات الأخيرة. فيما تستقبل عامها السادس والأربعين. باستراتيجية اقتصادية جديدة تعزز خطط التنمية المستدامة. والتحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار. ويتميز الاقتصاد الإماراتي بالتوازن والتنوع. لاسيما مع تبني سياسات اقتصادية مرنة بهدف تنويع الاقتصاد. وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني.

و تظهر نجاح سياسة التنوع الاقتصادي من خلال زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي.

القوة الاقتصادية الأولى

واحتلت دولة الإمارات صدارة ترتيب منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر

النفط. مؤكداً ضرورة تدعيم دور الشركات الخاصة في الاقتصادي الوطني.

الإمارات بين الدول الأسرع تقدماً من حيث الازدهار الاقتصادي على مستوى العالم

تنمية الإنسان

وقال خبراء إن دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت نموذجاً يحتذى في قيام الاتحاد. ونجاح هذه الاتحاد طوال 45 عاماً في تحقيق إنجازات غير مسبوقة. موضحين أن دولة الإمارات تستقبل عاماً جديداً في ظل التركيز على سياسة تنمية الإنسان. والتي تعد المحرك الأول لكافة التوجهات الحكومية. مؤكداً أن العام السادس والأربعين من عمر دولة الاتحاد سيشهد تطورات ملحوظة فيما يتعلق بأجندة تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. مع استمرار المشاريع الكبرى فيما يتعلق بقطاعات البنية التحتية والإسكان.

الدولية تؤكد أن دولة الإمارات حققت إنجازات غير مسبوقة في سنوات قليلة. وأخرها تقرير التنافسية. وهو ما يضعها أمام خدى مواصلة الإنجاز. وتقديم الأفضل دائماً. ما يكرس مكانة الدولة الرائدة في الاقتصاد العالمي.

وصعدت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المرتبة السادسة عشرة عالمياً والمركز الأول إقليمياً ضمن الاقتصادات العشرين الأكثر تنافسية في العالمية. حسب تقرير التنافسية العالمية 2016-2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في سويسرا. متفوقة على العديد من الاقتصادات المتقدمة مثل المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا.

و تعد الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات خلال العقود الأخيرة بمثابة قصة نجاح حقيقية. وهو ما يظهر بوضوح في المكانة التي حققها الاقتصاد الإماراتي على المستوى العالمي. وأضاف أن الإمارات تبدأ عاماً جديداً وسط تركيز على استراتيجية جديدة تستند على اقتصاد ما





وفي المرتبة الـ 32 على مؤشر الأمن والسلامة. وأضاف التقرير أن جاذبية الإمارات للأعمال التجارية هي بين المعدلات الأعلى لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. مؤكداً أن الدولة تسير في اتجاه جديد نحو ازدهار أكبر مدعوماً بتنوعها الاقتصادي وانفتاحيتها التجارية على العالم.

الأسرع تقدماً

وصنف التقرير الإمارات بين الدول الأسرع تقدماً من حيث الازدهار الاقتصادي على مستوى العالم. وأنها تقارع في بعض التصنيفات الفرعية العديد من الاقتصادات المتقدمة حول العالم. مضيفاً أن بيئة الأعمال التجارية في الدولة شهدت تحسناً مطرداً خلال العقد الماضي. وأن سوق العمل فيها يتميز بمعدلات مرونة ملحوظة. مؤكداً امتلاك الإمارات لمستويات مرتفعة في الأمن الإلكتروني وإمكانية النفاذ إلى الائتمان وسهولة الحصول عليه.

وخصص التقرير جزءاً كبيراً للحدث على نقاط القوة التي تتمتع بها الإمارات في التصنيف. حيث قال إن المراكز المتقدمة التي ظلت تحقّقها الدولة فيما يتعلق ببيئة الأعمال التجارية جاء نتيجة تركيز سياساتها واستراتيجياتها التجارية على تحرير أسواقها لمواكبة الأسواق العالمية. إضافة إلى المرونة الكبيرة في سوق العمالة وحرية المنافسة التجارية. الأمر الذي أكد أنه أدى إلى تعزيز رفاهية مجتمعها وبالتالي ارتفاع معدلات الرضى عن المستويات المعيشية. مشيراً إلى أن الإمارات تتفوق على دول المنطقة جميعاً فيما يتعلق بالحوكمة.

وأشار التقرير إلى أن الإمارات سجلت أيضاً تحسناً ملحوظاً في التصنيف الفرعي الخاص بالصحة لتكون بذلك ضمن أنظمة الرعاية الصحية الـ 30 الأفضل على مستوى العالم خلال السنوات الـ 10 الماضية.

الازدهار العالمي 2016. الصادر عن معهد «ليغاتوم» الذي يتخذ من العاصمة البريطانية لندن مقراً له. والذي يصنف 149 دولة حول العالم. محققة المرتبة الـ 41 عالمياً. وهو التصنيف الذي تصدرته نيوزيلندا للمرة الأولى. ويعتمد المؤشر في تصنيفه للدول على العديد من المعايير الفرعية التي تتضمن القوة الاقتصادية وبيئة الأعمال التجارية والحوكمة والتعليم والصحة والأمن والسلامة والحرية الشخصية والتمويل الاجتماعي والبيئة الطبيعية. حيث تصدرت الإمارات دول الشرق الأوسط في التصنيف الخاص بالقوة الاقتصادية محققة المرتبة الـ 21 على مستوى العالم. وهو المعيار الذي يقيس متانة الاقتصاد المحلي في مواجهة الأزمات والتنوع الذي يحظى به. مسجلة فيه 78.66 نقطة. متقدمة في ذلك على اقتصادات كبرى مثل الصين وإيرلندا وكوريا الجنوبية وإسبانيا والبرتغال وغيرها.

وجاء في التقرير أن مرونة السياسات في دولة الإمارات. إضافة إلى الإصلاحات المستمرة أدت إلى تضيق فجوة الازدهار بمقدار 29% خلال السنوات الماضية. وفي التصنيف الفرعي الخاص ببيئة الأعمال التجارية. احتلت الإمارات المرتبة الأولى أوسطياً والـ 23 عالمياً. علاوة على أنها حلت في المرتبة الـ 25 على المؤشر الفرعي الخاص بالتمويل الاجتماعي متصدرة أيضاً دول المنطقة.

كما تصدرت الإمارات دول المنطقة في العديد من التصنيفات الفرعية. والتي تضمنت مؤشر الصحة الذي حلت فيه في المرتبة الـ 28 عالمياً.

الإمارات تحقق المركز الأول في الازدهار على مؤشر «ليغاتوم» 2016



الابتكار والبحث العلمي مسار الإمارات إلى اقتصاد المعرفة

علماء الإمارات: «تهدف إلى خلق بيئة تحفز على الابتكار والبحث العلمي. وتأهيل جيل من العلماء والباحثين والأكاديميين الإماراتيين. إضافة إلى تطوير البنية التحتية العلمية في الدولة. بما يدعم مصالحها الوطنية. ويعزز مسيرتها نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة. وأكد سموه أن «هدفنا حديد أولوياتنا العلمية والبحثية التي تخدم مصالحنا وترسخ اقتصاد وتبني مستقبل أجيالنا». مضيفاً «إننا نراهن على العلماء الشباب في صنع قاعدة علمية ومعرفية وبناء قدرات بحثية وطنية».

الملائمة لتحويل مخرجاته إلى منتجات ومخترعات وابتكارات يمكن أن تفيد الإنسان وإلا بقي حبيس الأوراق والأدراج وبالتالي فإن البحث العلمي والابتكار يندرجان في منظومة علمية واحدة.

و ادراكا لاهمية مؤسسة البحث العلمي وربط مخرجاته بخطط التنمية والتطور اعتمد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. 20 مبادرة استراتيجية لـ «مجلس

يعتبر الابتكار و البحث العلمي الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة و مجتمع المعرفة ككل وهو المجتمع التي تكون أنشطته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكافة الأنشطة الإنسانية الأخرى قائمة ومعتمدة على المكونات المعرفية وعلى المعلومات بشكل أساسي. وفي هذا المجتمع يقوم البحث العلمي بدور المولد والمنتج للحلول والأفكار الإبداعية الابتكارية التي تساهم في تطور الحياة الإنسانية ككل فضلاً عن المجتمع الذي يقوم بإنتاجها. ويحتاج البحث العلمي إلى القنوات

مبادرات "علماء الإمارات" تستهدف خلق بيئة تحفز على الابتكار والبحث العلمي وتأهيل جيل من الباحثين والأكاديميين المواطنين

إلى وضع استراتيجية إعلامية اجتماعية خاصة بوسائل التواصل الاجتماعي كونه الأداة الإعلامية الأكثر حضوراً، وذلك لنشر المعلومات والإنجازات العلمية.

الابتكار مسار التقدم

ودخلت الإمارات مرحلة جديدة على أسس قوية وصلبة. مرحلة عنوانها الرئيسي هو الابتكار. بدأت بتأسيس معايير للجودة والتميز وتقييم الأداء وتقديم الخدمات الإلكترونية والذكية وغيرها. وتم الاعلان عن العديد من المبادرات التي تتماشى مع رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة لترسيخ نهج الابتكار في تحقيق التنمية المستدامة. وأهدافها الطموحة لرفع تصنيف دولة الإمارات لتكون في مصاف الدول الـ 10 الأكثر ابتكاراً بحلول عام 2021. وتعكس جهود حكومة دولة الإمارات في إطلاق العديد من المبادرات والفعاليات في إطار تنفيذ توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان. رئيس الدولة حفظه الله. الذي أعلن عام 2015 عاما للابتكار. وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

كانت الحكومة الاتحادية أطلقت في العام 2014 استراتيجية وطنية للابتكار تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم خلال السنوات السبع المقبلة.

يعمل على خلق مجتمع علمي يشكل لبنة أساسية في المسيرة التنموية للدولة. وأوضحت أن المبادرات تهدف إلى صناعة كوادر وطنية متخصصة في مجال البحث العلمي وربطها بالخبرات والمؤسسات العلمية في مختلف أنحاء العالم. مضيفاً أنه «من خلال هذه المبادرات يمكننا القيام بدورنا علماء في توفير المنشورة العلمية للحكومة في مواجهة العديد من التحديات».

واستعرض صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مع أعضاء «مجلس علماء الإمارات» المبادرات الاستراتيجية التي استندت إلى مجموعة من الدراسات والتجارب لبعض الدول المتقدمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا. ومن شأن هذه المبادرات أن تضع خطة العمل التي تحد مسار الحكومة المستقبلية في القطاع البحثي بما يدعم مسيرة النهضة المستمرة في الدولة عبر خلق مناخ يوائم الابتكار والاستثمار في صناعة المعرفة العلمية وإيجاد حلول مستدامة لأبرز التحديات التي تواجه المنطقة في قطاعات حيوية كالماء والطاقة المستدامة والطاقة البديلة والأمن الإلكتروني والأمن الغذائي وتكنولوجيا الفضاء والطيران وغيرها.

يوم العلوم للوطن

تم اعتماد مبادرات «تدبير يوم العلوم للوطن في الدولة». الذي يتم الاحتفال به سنوياً من خلال حملات وأنشطة موجهة ترسخ القيمة العلمية في المجتمع وتنظيم حملة إعلامية مبرمجة لإبراز إنجازات علماء الإمارات والتعريف بهم و«إعداد برنامج تلفزيوني» يطرح قضايا علمية بطريقة تجمع بين التمتع والفائدة. بحيث يكون موجهاً لأفراد الأسرة كافة. إضافة

وأوضح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. خلال الاجتماع الذي ترأسه سموه مع أعضاء مجلس علماء الإمارات. الدور الحيوي الذي سيقوم به العلماء الإماراتيون. مشيراً إلى أن «العلماء والأكاديميين والباحثين هم شركاء الحكومة في مواجهة تحدياتها وتوفير نفقاتها وإسعاد شعبها».

الابتكار و البحث العلمي الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة و مجتمع المعرفة

وأكد صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «ثقة الدولة بشبابها من العلماء الطموحين. وإيمان القيادة المطلق بهم وبقدرةاتهم. وما يمكن أن يقدموه لبلادهم». لافتاً إلى أن العلماء هم نخبة مجتمعاتنا وتقديرهم هو تقدير لمستقبل دولتنا.

وشدد سموه على أهمية المبادرات الاستراتيجية التي تم اعتمادها. باعتبارها تشكل منهجاً علمياً متكاملاً لتحقيق التفوق العلمي الذي يضمن تميزاً عالمياً للإمارات. وقال «إننا نعمل من اليوم لصناعة علماء نصل بهم لجائزة نوبل خلال العقود القليلة المقبلة».

مجتمع علمي

من جانبها. أثنت سارة الأميري رئيسة مجلس علماء الإمارات على دعم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للعلماء والباحثين والمبدعين الإماراتيين. لافتة إلى أن إنشاء مجلس علماء الإمارات شكل خطوة فارقة في المسيرة العلمية في الدولة.

وقالت الأميري. إن أعضاء المجلس بذلوا جهداً كبيراً لصياغة هذه المبادرات الاستراتيجية بما

الابتكار يرفع الإنتاجية الاقتصادية 80 بالمئة

تكريم أهل العلم

• «ميدالية محمد بن راشد للشرف العلمي» التي تعد «شرفاً علمياً رفيعاً» تمنح كل عامين لفئتين هما: طلاب الجامعات المتميزون في البحث العلمي والعلماء والباحثون المتخصصون. وذلك نظير دراساتهم وأبحاثهم ونظرياتهم التي تسهم في توفير حلول علمية مبتكرة لمشكلات معقدة أو تدشن شكلاً من أشكال الفتح العلمي أو الطبي أو تنجح في ابتكار منجز له تأثير اجتماعي أو اقتصادي واضح.

وتنضم «ميدالية محمد بن راشد للشرف العلمي» إلى قائمة الميداليات العلمية التي حظي بتقدير عالي مثل «ميدالية كافلي النرويجية»، والتي تمنح في فيزياء الفضاء و«تقنية النانو وعلم الأعصاب» و«وسام كوبلي»، الذي تمنحه الجمعية الملكية البريطانية تقديراً للبحث العلمي المتميز وجائزة «ألبرت أينشتاين العالمية للعلوم» التي يمنحها المجلس الثقافي العالمي تقديراً للبحث العلمي والتكنولوجي وغيرها.

• «البرنامج الوطني لتنمية روح الاستكشاف والبحث في الإمارات». ويهدف إلى تعزيز روح الاستكشاف في مجتمع الإمارات ونشر الوعي بشأن أهمية العلوم والبحث والابتكار والتطوير. فيما يمكن تحفيز هذه الروح وتنميتها من خلال جملة مبادرات مجتمعية تخاطب مختلف فئات المجتمع المحلي. وتشركه في أهدافها.

على مستوى الشركات. أن الشركات المبتكرة حققت تفوقاً على أقرانها من الشركات التي لا تنتهج سياسة الابتكار. ما وجّه واضعي السياسات لرصد وتقييم التغيرات التي تحدث بسبب الابتكار. وإن الحكومات هي أصحاب المصلحة الرئيسية في نظم الابتكار الوطنية. بما في ذلك جهود حماية الملكية الفكرية.

وحرصاً على البيئة الداعمة للابتكار وتشجيع وحماية المبتكرين والمبدعين فقد قطعت دولة الإمارات شوطاً كبيراً في مجال حماية الملكية الفكرية. وحقوق الإبداع والمبدعين والمفكرين والمخترعين. وكانت سباقاً في سن التشريعات والقوانين لمنع لصوص الفكر من استغلال اختراعات وأفكار وإبداعات غيرهم. وإيجاد البيئة النظيفة الآمنة التي يستطيع فيها صاحب الفكرة المبدعة أن يستثمرها وهو مطمئن أن غيره لن يستولي عليها. أو يهضم حقه في نتاج عقله وجهده وتعبه.

وبشكل مفهوم الملكية الفكرية في مجتمعنا جزءاً حيوياً ومهماً من التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأدبية. ويأتي مؤتمرنا في سنته السادسة. ليؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية المتخصصة. ماضية قدماً نحو ترسيخ هذا المفهوم وتعزيزه. وتطبيق القوانين الصارمة التي تحفظ الحقوق لأصحابها. وتشجع المبدعين على تطوير ملكاتهم وأفكارهم الإبداعية.

ويشيد الخبراء بأهمية مكافحة الجرائم الماسة بالملكية الفكرية. والتي أصبحت تمثل تهديداً للمجتمع والفرد أيضاً. حيث تسعى الدولة لحماية الإبداع والابتكار الإنساني. وصون حقوق الملكية الفكرية ودعم تنمية رأس المال البشري. والمساهمة في بناء القدرات الذهنية والمعرفية. ودعم الإنتاج الفكري.

ويأتي تطوير الابتكار في القطاع الحكومي كأحد المسارات الرئيسية الأربعة لهذه الاستراتيجية. التي تشمل 30 مبادرة وطنية وتركز على تطوير سبعة قطاعات رئيسية.

ويأتي في مقدمة مبادرات الابتكار إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله. بحضور سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم. نائب حاكم دبي. في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 صندوقاً للابتكار بقيمة ملياري درهم تشرف عليه وزارة المالية. ويموّل التقنيات والمنتجات والخدمات الحاصلة على ملكية فكرية. سواء للأفراد أو الشركات. ويهدف لتمويل كافة الأفكار الابتكارية التي تحمل إمكانات تجارية. ويضم خبراء في كافة القطاعات لتقييم جدوى الأفكار. ويوفر تسهيلات تمويلية وائتمانية وتنظيمية للمشاريع التي يتم تمويلها. كما يهدف الصندوق أيضاً لبناء بيئة

20 مبادرة استراتيجية لـ «علماء الإمارات»

متكاملة داعمة للابتكار بالتعاون مع مختلف المؤسسات والجهات المالية والتمويلية في الدولة. مثل البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الاستثماري والشركات العائلية. وغيرها من الجهات التمويلية.

رفع الإنتاجية الاقتصادية

و في سياق مرتبط تقدر الدراسات الدور الذي يلعبه الابتكار في ارتفاع الإنتاجية على مختلف الأصعدة الاقتصادية بنسبة كبيرة تصل إلى 80%. كما أظهرت الأبحاث التي أجريت



الابتكار يعزز تنافسية واستدامة قطاع السياحة

الابتكار في مختلف القطاعات الاقتصادية بالدولة. وفي مقدمتها القطاع السياحي. وأوضح معاليه أن وزارة الاقتصاد لديها أجندة واضحة تركز على كيفية الاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا في دعم هذا القطاع الحيوي. الذي يعد أحد أهم القطاعات التي تدعم منظومة التنويع الاقتصادي في الدولة. والعمل على رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. لا سيما في ظل ما تتمتع به الدولة من فرص استثمارية كبيرة في مجال السياحة. وأضاف معاليه أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من الدول التي قامت على الابتكار في المجال السياحي. والتي أنتجت مقاصد سياحية غير تقليدية أصبحت معالم سياحية تجذب أنظار الزائرين في مختلف أنحاء العالم. و كذلك تعتبر من أهم المقاصد السياحية في المنطقة لعدة أسباب أهمها البنية التحتية و المطارات وخطوط الطيران الوطنية التي لها دور كبير في عملية الجذب السياحي

يلعب الابتكار دورا حيويا محورا في تعزيز و ترسيخ تنافسية واستدامة وازدهار قطاع السياحة في و بالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع الحيوي في الناتج الإجمالي للدولة وتعزيز مكانة الدولة كقابلة ووجهة سياحية مزدرة ومفضلة على المستويين الإقليمي والعالمي. فضلاً عن دوره في تغيير الأنماط التقليدية لترويج المنتج السياحي وجذب السياح.

و تعود القفزات النوعية التي حققتها دولة الإمارات في تنافسياتها السياحية خلال السنوات الماضية. إلى نهج الابتكار والإبداع الذي تبناه الحكومة في كل المجالات والذي انعكس بشكل رئيسي على تعزيز القدرات التنافسية للإمارات في كل المؤشرات العالمية لا سيما التنافسية السياحية.

وبهذا الخصوص يقول معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن حكومة دولة الإمارات أولت اهتماما كبيرا لدمج

خطط مستقبلية

وأكد معالي وزير المنصوري ان قطاع السياحة يحظى باهتمام لافت من قبل الدولة لكونه دعامة من الدعائم الرئيسة التي تؤسس لاقتصاد "ما بعد النفط". وفي ظل التوجيهات السديدة للقيادة الحكيمة في دولة الإمارات في تطوير منظومة العمل الاقتصادي استناداً إلى التنوع والابتكار والاستدامة، حقق القطاع الحيوي ازدهاراً لافتاً ونمواً مطّرداً ليساهم بـ 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2015 بـ 134 مليار درهم. ويعوّل على القطاع السياحي في إجاح سياسات التنوع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة في سبيل تحقيق تنمية مستدامة أقل اعتماداً على النفط. لا سيّما وأن التقديرات تشير إلى إمكانية ارتفاع مساهمته بمعدل 5.4% سنوياً خلال السنوات العشر المقبلة. لتصل إلى 236.8 مليار درهم بحلول العام 2026 مستحوذاً على حصة تبلغ 11.2%. مضيفاً معاليه ان الإمارات تمتلك مقومات عالية المستوى تجعل منها منافساً قوياً على الخارطة السياحية العالمية. بدءاً من غنى الإرث الحضاري والثقافي وصولاً إلى التنوع الطبيعي والبنية التحتية المتطورة. لذا، تحمل المرحلة المقبلة آفاقاً وأعدة للنهوض بقطاع السياحة إلى مستوى جديد من النمو والتميز. الأمر الذي يستلزم توظيف الطاقات الكامنة لرأس المال البشري في خدمة الأهداف الطموحة في تفعيل دور السياحة في بناء اقتصاد معرفي متنوع ومستدام. تماشياً مع الرؤية الثاقبة للقيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان. رئيس الدولة "حفظه

نهج الابتكار والإبداع الذي تتبناه الحكومة يعزز القدرات التنافسية السياحية

دخول المقصد، التي باتت إلكترونية في معظم الدول السياحية، و من حجزه للفنادق و البرامج السياحية الذي غالباً من نرى شريحة كبيرة الآن تجز عن طريق الانترنت مباشرة مع مقدم الخدمة سواء كان فندق ام شركة رحلات محلية. كما يقوم بحجز رحلته و اتمام

المنصوري: لدى وزارة الاقتصاد أجنحة واضحة تركز على كيفية الاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا في دعم قطاع السياحة

كافة إجراء الرحلة قبل السفر (On Line Check in). و قد واكبت شركات الطيران و المقاصد السياحية هذه التحولات التكنولوجية و بات من الضروريات في الوقت الحالي أن يتوافر خدمة الانترنت المجاني في المطارات و كذلك بوابات الجوازات الالكترونية إلى العديد من الخدمات الإلكترونية الأخرى. التي حولت المدن السياحية إلى مدن ذكية قائمة على تحسين الخدمات المقدمة للسائح و توفير وسائل الحصول عليها بغض النظر عن الحدود المكانية و الزمانية.

و يضيف معاليه ان الابتكار هو محور هذا التحول الذكي في المدن السياحية. فالابتكار يمكن أن يفتح مجالات لا نهاية لها في مجال السياحة. لذا كان من الهام تأسيس مفهوم الابتكار في قطاع السياحة لأننا إذا أردنا جذب شرائح جديدة من السائحين او حتى المحافظة على نفس الشرائح. لابد لنا من تقديم حلول وبدائل تناسب هذه الشرائح التي نستهدفها وهذا لن يحدث بدون تطبيق مفهوم الابتكار ودراسة الشرائح المستهدفة وتحديد احتياجاتها بشكل دقيق.

بالاضافه الى المعالم السياحيه والفعاليات والوجهات الترفيهية مثل: جزيرة النخلة وجزيرة السعديات وجزيرة ياس وغيرها من الجزر التي تعتبر مصدر الهام للزائر ووجهة سياحيه متكامله بالاضافه الى تنوع الفنادق في الدولة والخدمات المتوفرة بها التي تساهم برفع مستوى الخدمات ومن اهم المعالم السياحيه ايضا مسجد الشيخ زايد في اماره ابوظبي الصرح المعماري القرية العالمية. برج خليفة أو الثقافية ومنها مسجد الشيخ زايد أو قريبا "متحف اللوفر أبو ظبي" وفعاليات ومعالم سياحيه اخرى في كل من إمارات الدولة. بيد أن كل هذا النمو لا يخلو من التحديات. ولكن الابتكار والقيادة الذكية هما الطريق نحو تحسين جاذبية المقصد السياحي الإماراتي. و لقد جاءت فكرة استضافة و تنظيم منتدى الابتكار و التحول السياحي ليكون منصة سنوية تجتمع فيها العقول المبتكرة لجمع حصاد الابتكار خلال العام و استشراف المستقبل السياحي بالعديد من الأفكار و الابتكارات و الحلول الذكية.

دور حيوي

وحول دور الابتكار والتكنولوجيا (تكنولوجيا السياحة وسياحة المدن الذكية) في التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الدولة يوضح معالي الوزير المنصوري ان التغير السريع في مجريات إدارة الأعمال وكذلك القفزات الموهلة اتى نراها اليوم في التكنولوجيا ومستوى التفاعل بين المستهلكين وبين الأنماط الجديدة من التكنولوجيا في كافة المجالات. دعت بما لا يجعل مجال للشك على أهمية مواكبة هذه القفزات بشكل سريع وخاصة في مجال السياحة. فالزائر الذي لديه عدة أيام ليقضيها في إحدى المقاصد السياحية بات أكثر اهتماماً بالوقت وأصبح يقوم بكافة ما يمكن أن يقوم به بشكل إلكتروني قبل و أثناء رحلته ليوفر المزيد من الوقت في استكشاف المقصد السياحي بدءاً حصوله على تأشيرة

الله". وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

و قال معاليه ان رؤية وزارة الاقتصاد لقطاع السياحة أن تكون دولة الإمارات من أهم المقاصد السياحية في العالم وهذه الرؤية الطموحة هدفها النهوض بقطاع السياحة ليكون أحد أهم أركان اقتصاد ما بعد النفط. لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التحرك بشكل متواز ضمن محاور عدة تمثل التوجهات والخطط التي تنهجها الوزارة لقطاع السياحة. أبرزها وضع استراتيجية وطنية موحدة ومتكاملة لقطاع السياحة خلال الأعوام القادمة. والترويج والتسويق للمقصد السياحي الواحد الذي سيقدم هوية موحدة لدولة الإمارات ويدعم ويقوي الهوية السياحية لكل إمارة على حدة. ولا بد أن تشتمل المحاور أيضاً على بناء نظام الحسابات الفرعية لقياس المؤشرات الاقتصادية لقطاع السياحة. وكذلك التوطين وبناء القدرات البشرية والعمل على تنظيم الإجراءات والتراخيص في قطاع السياحة على مستوى الدولة.

برامج ومشاريع ومبادرات

و يؤكد معالي المنصوري ان وزارة الاقتصاد تدعم قطاع السياحة بالدولة على مستويات عدة، منها ما هو استراتيجي ومنها ما يتعلق

الابتكار يفتح مجالات لا نهاية لها في مجال السياحة والترويج للمنتج السياحي

بالتسويق. ومنها ما يتعلق التدريب و التوطين و كذلك تنمية المنتجات السياحية و منها ما يتعلق بالعلاقات المهنية من منظمي الرحلات بالخارج و كذلك العلاقات الدولية مع المنظمات السياحية الإقليمية و الدولية. و كما ذكرنا من قبل أن المحاور الرئيسية التي تعمل عليها وزارة الاقتصاد في الوقت الحالي هو محور وضع استراتيجية وطنية للسياحة على مستوى الدولة تبدأ برؤية شاملة للعمل السياحي ويجرى في الوقت الحالي التنسيق مع منظمة السياحة العالمية لوضع الرؤية الشاملة للقطاع و التي سيشارك فيها كافة الجهات المعنية بالسياحة. و كذلك تعمل مع المنظمة في بدء إجراءات إنشاء نظام الحسابات الفرعية للسياحة و سوف تبدأ بمرحلة التقييم الشامل للدولة من حيث جاهزيتها لإنتاج التقارير الخاصة بالحسابات الفرعية وتحديد مدى جودتها و كذلك الفجوات في الإحصاءات و وضع الحلول و الوسائل لتوفيرها و من المقرر أن يقوم خبراء المنظمة في بدء هذه المرحلة خلال الفترة القادمة. و يعد إنشاء نظام الحسابات الفرعية للسياحة من أهم المشاريع على الإطلاق التي تتطلب غالباً لسنوات لاكتتمالها وكذلك

تتطلب تضافر كافة الجهات المعنية بالسياحة في وضعها والتي إذا تمت بشكل جيد. سوف يكون لدينا مصدر بيانات موثوق فيه و ينتج مؤشرات دقيقة عن أداء قطاع السياحة ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

جهود مشتركة

وتعمل وزارة الاقتصاد على توحيد الجهود للترويج المشترك والموحد للمقصد السياحي الإماراتي. فالتسويق و الترويج لكل إمارة هام. و لكن التسويق الموحد للدولة كلها كمقصد سياحي يثرى من الصورة الذهنية للمقصد لدى المهنيين و الزوار على حد سواء. كما ان التسويق الموحد للدولة ككل يدعم بشكل كبير خطط التسويق لكل إمارة و لابد أن يكون هناك تنسيق مستمر بين الجهود المبذولة في مجال التسويق و الترويج على مستوى الهيئات السياحية المحلية و الجهود المبذولة على المستوى الاتحادي. و هذا ما تقوم به وزارة الاقتصاد من خلال اللجنة الوطنية للتسويق السياحي الموحد التي يشارك فيها مسؤولي التسويق بكل الإمارات. و التي كان من احد إنجازاتها المشاركة الموحد للدولة ككل في معرض OTM بالهند و التي مثلت فيه كل الإمارات تحت سقف واحد و هو سقف دولة الإمارات العربية المتحدة. و هذا ما نعمل عليه بشأن باقي المعارض الدولية الأخرى. وكذلك هناك خطط المعارض الترويجية المتنقلة الموجهة للوكلاء السياحيين في أهم الأسواق السياحية المصدرة للسياحة للإمارات

التدريب والتوطين

و فيما يتعلق بالتدريب و التوطين في قطاع السياحة يوضح معالي الوزير المنصوري ان تدشين "الإمارات للضيافة " كمظلة التدريب السياحي على المستوى الاتحادي تحت وزارة الاقتصاد و بالتنسيق مع منظمة السياحة العالمية. ستعد الخطوة الأولى في طريق تنمية الموارد البشرية و التوطين في قطاع السياحة. و لعل النجاح الذي حققه البرنامج الأول لإعداد القادة في قطاع السياحة الذي نظّمته الوزارة بالتنسيق مع منظمة السياحة العالمية خير دليل على ذلك. حيث شاركت فيه كافة قطاعات السياحة بالدولة و كان له مردود إيجابي على المستوى المحلي و الإقليمي. و سوف تعمل وزارة الاقتصاد على تقديم برامج تدريبية مهنية متخصصة لكافة قطاعات السياحة في الفترة المقبلة و التي سوف تزيد من كفاءة الخدمات المقدمة بقطاع السياحة من جهة. و تزيد من الكفاءات البشرية المواطنة القادرة على إدارة العمل بالقطاع السياحي و قيادته في ظل الرؤية الطموحة للدولة لقطاع السياحة في السنوات القادمة.

وعلى المستوى العلاقات المهنية مع منظمي الرحلات والاتحادات المهنية السياحية بالأسواق

236.8 مليار درهم مساهمة السياحة في الناتج المحلي بحلول العام 2026 بحصة تبلغ 11.2%.

الرئيسية. فالوزارة في الوقت الحالي تنسق مع كافة الشركاء من كبرى منظمي رحلات وكذلك الاتحادات المهنية السياحية و المجالات المهنية الكبرى بالأسواق الرئيسية و سوف تشهد المرحلة المقبلة العديد من الرحلات التعريفية للوكلاء السياحيين و منظمي الرحلات. كما سيتم تنظيم خطة تسويقية مهنية متكاملة في اهم الأسواق الرئيسية

الزائر السعيد

وفي غطار خطط وجهود الوزارة لتعزيز دور الابتكار في السياحة أطلقت الوزارة مؤخراً تطلق المرحلة الأولى من تطبيق «الزائر السعيد» «الزائر السعيد» Visit UAE - Be Happy. ويعد التطبيق الأول من نوعه في الدولة. حيث تم تطويره لقياس مدى سعادة الزوار والسياح طوال فترة زيارتهم للدولة من خلال خواص تفاعلية تسمح لهم ببيان مستوى رضاهم وسعادتهم اعتماداً على الموقع المكاني الذي يكون فيه الزائر.

وتم تصميم التطبيق باستخدام تكنولوجيا «البوت» Bot الحديثة. التي تسمح للزائر بالتعرف على المزارات السياحية والمستجدات المتعلقة بقطاع السياحة ومنشأته ومقاصده وخدماته. وكثير من المعلومات التي تهم السياح والزائرين لدولة الإمارات. وذلك في إطار دردشة مباشرة وحوار تفاعلي مع التطبيق يعبر خلاله الزائر عن احتياجاته. ويعرض له التطبيق الخدمات والمنتجات السياحية التي تلي هذه الاحتياجات والطلبات.

وتوفر تقنية «البوت» واجهة برمجية صديقة للمستخدم. حيث تم تصميم شخصية إماراتية مرحة لتمثيل شخصية «البوت». ومن خلالها يمكن للمستخدم استكشاف الأماكن السياحية بالدولة. واستكشاف أهم المزارات وأماكن الإقامة والمطاعم والفنادق وغيرها. وكذلك معرفة حالة الطقس. إلى جانب الفعاليات والمناسبات السياحية المخطط لها في كافة إمارات الدولة.

وقال محمد خميس المهيري وكيل وزارة بوزارة الاقتصاد. إن إطلاق التطبيق يمثل مبادرة جديدة تندرج ضمن الجهود التي تبذلها وزارة الاقتصاد لدمج الابتكار في مختلف القطاعات الحيوية في الدولة. ومن أبرزها القطاع السياحي.

وأضاف أن التطبيق يعد نقلة نوعية في التطبيقات المتعلقة بالسياحة في دولة الإمارات. حيث سيوفر كما هائلاً من البيانات الخاصة بحالة الرضا والسعادة لدى الزائرين. وسيعطي مؤشراً حول جوانب القوة والضعف في الخدمات السياحية المقدمة داخل الدولة.

و التي ستوجه للقطاع المهني في الأسواق. و تدعيم الروابط مع كبرى منظمي الرحلات و شركات الطيران. كما تقوم الوزارة في الوقت الحالي بإعداد برنامج تعليم إلكتروني للوكلاء السياحيين في المملكة المتحدة لزيادة الوعي والاهتمام بالمنتجات السياحية بالدولة وسوف يتم تطبيق هذا البرنامج في أسواق أخرى في السنوات القادمة.

كما ستشهد المرحلة المقبلة التنسيق لتنفيذ عدد من الرحلات الصحفية من اهم الأسواق السياحية المصدرة للسياحة و ذلك لخلق تغطية إعلامية إيجابية حول المقصد السياحي الإماراتي نظرا للدور الذي يلعبه الإعلام في الوقت الحالي و تأثيره الواضح على اختيار الوجهات السياحية للزائرين.

التقديرات تشير إلى إمكانية ارتفاع مساهمة السياحة في الناتج المحلي بمعدل 5.4% سنوياً خلال السنوات العشر المقبلة

وبخصوص التحديات التي تواجه الشركات السياحية في الدولة يقول معالي الوزير المنصوري ان من أبرز التحديات التي تواجه الشركات السياحية بالدولة هو عدم وجود نظام واحد للتراخيص والتصنيف على مستوى الدولة. حيث يجب على المستثمر او شركة السياحة التعامل مع جهات في سبعة إمارات لإنهاء التراخيص الخاصة بهم إذا ارادت أن تعمل في الدولة كلها. وإذا كان المستثمر لديه مشاريع في عدة إمارات يجب عليه ان يتجاوز كافة متطلبات هذه الإمارات. ونحن نتفهم طبيعة العمل بكل إمارة. ولكن بات من الضروري العمل على توحيد كافة الإجراءات الخاصة بقطاع السياحة على كافة المستويات حتى تجتذب المزيد من الاستثمارات السياحية بالدولة وتسهل العمل السياحي على مستوى الدولة



الاقتصاد الاسلامي أثبت إمكاناته الكبيرة وقدرته على الاستدامة

مكانتها الريادية المستحقة على خريطة الأداء الشامل على مختلف قطاعات الاقتصاد الإسلامي السبعة. بعد أن تبوأ صدارة الدول العربية، والمرتبة الثانية عالمياً في هذا المؤشر. وقال: لقد عملنا على مدى السنوات الماضية، من خلال الأنشطة والفعاليات الاقتصادية التي نظمناها وشاركت بها وزارة الاقتصاد، على التوعية بأهمية الاقتصاد الإسلامي، والترويج لإمكاناته المذهلة، ورسمنا أمام العالم صورة واضحة عن قدرة الحلول التي يطرحها على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي متوازن ومستدام.

وأكد المنصوري أن فرص النمو التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي، وحجم الأصول المالية الإسلامية، الذي يتوقع له أن يفوق ثلاثة تريليونات دولار في 2021، تدفعنا إلى التحرك لتعزيز فرص الاستثمار، وإيجاد قنوات استثمارية للبنوك الإسلامية، بحيث تستطيع توظيف أصولها بما يخدم الاقتصاد الوطني والمستثمرين على السواء.

وأضاف أن النتائج الأخيرة للمؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي 2016-2017 جاءت لتعكس هذا التفوق عبر 73 دولة، وتضع الإمارات في

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي أن الاقتصاد الإسلامي أثبت إمكاناته في توفير حلول مستدامة، ولم يعد ينظر إليه كقطاع رديف، أو مواز للاقتصاد بشكل عام، بل كأحد المقومات الأساسية في مسيرة الدولة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ما يدل على أنه مؤهل لقيادة مستقبل الاقتصاد بشكل عام، لما يتيح من أمان مالي وحماية شاملة للاستثمارات والثروات على اختلاف أنواعها.

وأضاف المنصوري أن المحاور السبعة التي تم اعتمادها لمنظومة الاقتصاد الإسلامي. تمثل في مجملها نقاط اهتمام تنموي واعد يمكن الترويج لها. والتعريف بما تنطوي عليه من إمكانات كبيرة وفرص جاذبة لبناء شراكات اقتصادية واجتماعية وثقافية مع كثير من البلدان الإسلامية منها وغير الإسلامية. بما يعود بالمصلحة المتبادلة ويحقق الازدهار المنشود.

استراتيجية مرنة

وأفاد معاليه أن الإمارات بصدد وضع استراتيجية مرنة لمستقبل منظومة الاقتصاد الإسلامي. من حيث تكريس تشريعاتها وأطرها الأخلاقية والقانونية. والسعي إلى تعميم ثقافة الاقتصاد الإسلامي على شكل واسع. مؤكداً أن شكل الاقتصاد العالمي سيتأثر بقدرة الإمارات على نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي على مستوى واسع. مشيراً إلى أن الإمارات تريد بالفعل أن يكون لديها دور كبير في الوصول إلى الازدهار المنشود عالمياً.

وقال المنصوري إن إنشاء (مصرف الإمارات للتجارة) يعدّ في مراحله الأخيرة. ليشكل قفزة نوعية في مسيرة الإمارات لتكون عاصمة عالمية لتمويل المشروعات التجارية.

15.82 مليار درهم إصدارات الصكوك في الإمارات خلال عام 2015.

وتشجيع التداول بالمنتجات (الحلال) على مستوى العالم. مشيراً إلى أن المصرف المركزي تعهد بدعم البنية التشريعية. وتعزيز المناخ التنظيمي والاستشاري للتمويل الإسلامي. في إطار استراتيجيته من عام 2017 إلى عام 2021.

ما سيدفع بعجلة النمو في إصدار صكوك جديدة في المستقبل القريب.

ولفت المنصوري إلى أنه بعد مرور ثلاث سنوات من إطلاق مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي. أصبحت الإمارات الأولى عربياً والثانية عالمياً بعد ماليزيا في مؤشر الاقتصاد الإسلامي لعام 2016. كما احتلت الصدارة عالمياً في إصدار الصكوك في عام 2015. حيث بلغت إصدارات الصكوك في الإمارات 4.3 مليارات دولار (15.82 مليار درهم) في عام 2015.

و أوضح معاليه أن الإمارات بصدد وضع استراتيجية مرنة لمستقبل منظومة الاقتصاد الإسلامي. بهدف تكريس تشريعاتها وأطرها الأخلاقية والقانونية. والسعي إلى تعميم ثقافة الاقتصاد الإسلامي على شكل واسع. بحيث تشترك كل الجهات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية في تطوير البنية التحتية المعرفية والبحثية واللوجستية.

وقال إن إنشاء (مصرف الإمارات للتجارة) شارف على مراحله الأخيرة. ليشكل قفزة نوعية في مسيرة الإمارات لتكون عاصمة عالمية لتمويل المشروعات التجارية. وتشجيع التداول بالمنتجات (الحلال) على مستوى العالم. مشيراً إلى أن إنشاء (المنتدى الدولي لهيئات اعتماد الحلال) في دبي. يشكل قوة دفع لإرساء مكانة الإمارات كمرجعية موثوق بها في قطاع (الحلال) عالمياً.

وأضاف أن المصرف المركزي تعهد بدعم البنية التشريعية. وتعزيز المناخ التنظيمي والاستشاري للتمويل الإسلامي. في إطار استراتيجيته من عام 2017 إلى عام 2021. ما سيدفع بعجلة النمو إلى إصدار صكوك جديدة في المستقبل القريب. لافتاً إلى أن الفترة المقبلة ستشهد استكمال مهمتنا

في توفير الشروط اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية. عبر مختلف القطاعات الواعدة. ضمن منظومة الاقتصاد الإسلامي. خصوصاً الصناعات الحلال.

الإمارات عاصمة عالمية لتمويل المشروعات التجارية وتداول المنتجات «الحلال»

بلورة المبادرات

وأكد المنصوري استمرار الجهود على المحور الداخلي في التعاون مع شركاء مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي. من مؤسسات حكومية وخاصة. لبلورة المبادرات التي تم إطلاقها في السنوات الماضية. من أجل ضمان تنفيذها على أكمل وجه. وفقاً للخطة الموضوعية لها. إلى جانب تطوير مبادرات جديدة تشكل المرحلة الثانية من استراتيجية دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي.

وركز على أنه خلال ثلاث سنوات من إطلاق مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي. استطاعت الإمارات أن تحقق الريادة على أكثر من صعيد. حيث احتلت المرتبة الأولى عربياً. والثانية عالمياً بعد ماليزيا. في «مؤشر الاقتصاد الإسلامي» لعام 2016. كما احتلت الصدارة عالمياً في إصدار الصكوك في عام 2015. حيث بلغت إصدارات الصكوك في الإمارات 4.3 مليارات دولار (15.82 مليار درهم) في العام الماضي. موضحاً أنه رغم التراجع الطفيف في الإصدارات. خلال الربع الأول من العام الجاري. فإن السوق انتعشت في منتصف العام. وشهدنا إصدارات جديدة لعدد من المؤسسات المالية والاقتصادية.

قطاعات متنوعة، مثل الصناعة (الحلال)، والصكوك والتجارة.

ونوّه بأن الاقتصاد الإسلامي أثبت إمكانياته في توفير حلول مستدامة، ولم يعد ينظر إليه كـ«قطاع رديف»، أو «موازٍ» للاقتصاد بشكل عام، بل كأحد المقومات الأساسية في مسيرة الدولة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ما يدل على أنه مؤهل لقيادة مستقبل الاقتصاد بشكل عام، لما يتيح من أمان مالي وحماية شاملة للاستثمارات والثروات على اختلاف أنواعها.

الأغذية «الحلال»

وأكد أن قطاع الأغذية «الحلال»، الذي يعد أضخم قطاعات الاقتصاد الإسلامي، يمثل محوراً رئيساً من محاور تركيز وزارة الاقتصاد، بالتعاون والتنسيق مع شركائها من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية ومجتمعات الأعمال والاستثمار، في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتوسيع آفاق التعاون مع باقة واسعة من دول العالم، وبنداً مطروحاً بكثرة في منتجات الأعمال وملتقيات التجارة والاستثمار واجتماعات اللجان الاقتصادية المشتركة.

وشدد المنصوري على أن دولة الإمارات التي كانت السبّاقة في استضافة أول بنك إسلامي في العالم عام 1975، وهو بنك «دبي الإسلامي»، هي المؤهلة اليوم لقيادة هذه المسيرة التنموية العالية للاقتصاد الإسلامي، الذي وصلت أصوله التمويلية حول العالم في عام 2015 إلى نحو تريليوني دولار، مضيفاً أن مبادرة «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي» وما أسفرت عنه من مشروعات ضخمة، ما زالت تمثل الفاتورة الكبرى في هذه المسيرة الاستثنائية التي تعد بازدهار كبير لا يتوقف عند حدود دولة الإمارات، بل يعم مختلف الدول التي تبدي اهتمامها بتعزيز الشراكات العالمية في الاقتصاد الإسلامي.



المنصوري: الاقتصاد الاسلامي مؤهل لقيادة مستقبل الاقتصاد بشكل عام لما يتيح من أمان مالي وحماية شاملة للاستثمارات والثروات

الاجتماعية، وتحقيق الأهداف الإنمائية، ليس على المستوى المحلي فقط، وإنما العالمي أيضاً، من خلال إنشاء (المنظمة العالمية للأوقاف)، التي تم إطلاقها خلال فعاليات القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي.

مسيرة حافلة

وبين المنصوري أن مسيرة دولة الإمارات على مدى السنوات الماضية في تنويع اقتصادها، وتوفير البيئة اللوجستية والتنظيمية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، أكسبتها الصداقة والثقة العالمية، واستطاعت أن تصدر الدول الجاذبة للاستثمار، وتحتل الريادة في مؤشرات التنافسية العالمية، كما شهدت السنوات الماضية إنجازاً بارزاً للإمارات في إرساء منظومة الاقتصاد الإسلامي، التي تلتها استراتيجية الدولة لدعم الصناعة، ما حفز حركة الاستثمارات وفتح مسارات جديدة لتنشيط

دعامة أساسية

وشدد المنصوري على أن الدعامة الأكبر لتفوق الإمارات عالمياً في تكريس ثقافة ومفاهيم الاقتصاد الإسلامي، تبرز عبر تطوير منظومة معرفية إلكترونية، تمثلت في بوابة وتطبيق (سلام)، ما يمنح المهتمين والعاملين في الاقتصاد الإسلامي فرصة تبادل الخبرات والمعارف، وتوسيع دائرة الاهتمام بالاستثمارات الإسلامية على المنصات الرقمية.

وأوضح أن الإمارات ترى على الصعيد الخارجي بؤادر لشراكات كثيرة مع عدد من الدول في آسيا وأوروبا وأميركا الجنوبية، التي أصبحت أكثر قناعة بإيجابيات الاقتصاد الإسلامي على مسيرة اقتصاداتها المحلية، لافتاً إلى أننا سنسعى من خلال لقاءاتنا مع المسؤولين والخبراء في الدول الأجنبية إلى تعميم التجربة الإماراتية، وإيجاد فرص استثمارية تشكل رافعة للنهضة الاقتصادية المقبلة، التي يتطلع إليها العالم، وتوفر كل الآليات والنظم التي تحمي النشاط الاقتصادي، وتعزز الإنتاج، وتتيح فرص عمل وتؤسس لمجتمعات أكثر استقراراً وأماناً.

وأكد وزير الاقتصاد أنه لا يمكن تجاهل الدور البارز للإمارات، ودبي بشكل خاص، في حفيز (الاستثمار الوقفي)، وفتح آفاق جديدة للاستفادة من ثقافة ومعايير التمويل الإسلامي، لتصبح الأوقاف الإسلامية إحدى دعائم تطوير منظومة الاقتصاد الإسلامي، والمشاركة في دعم خطط التنمية

إعداد استراتيجية مرنة لمستقبل الاقتصاد الإسلامي.. وإنشاء «مصرف الإمارات للتجارة» قريباً

فولكلور وأهازيج في احتفال وزارة الاقتصاد باليوم الوطني

معها الحضور. وتخلل الحفل أيضا عروض فولكلورية ووطنية متنوعة قدمها أطفال مدارس حموده بن علي والأفاق الابتدائية ومركز أبوظبي للتوحد. كما تخلل الحفل قيام طائفة مروحية بإلقاء الزهور والورود على منصة الحفل ابتهاجا بهذه المناسبة الغالية على قلوب الجميع.

و عبر موظفو الوزارة وكافة المشاركين في الحفل عن سعادتهم الغامرة بهذه المناسبة والاحتفال البهيج الذي يعد عرسا وطنيا يستشعرون من خلاله عظم الإنجازات التي حققت على مدار 45 عاما.

تقديم مجموعة من الفقرات الشعبية وعدة عروض فولكلورية ووطنية واليولة عكست أصالة وعراقة التراث الإماراتي. ومدى تعلق أبناء الوطن به. كما تخلل الحفل إلقاء عدة قصائد شعرية عبرت عن حب الوطن والولاء للقيادة الرشيدة.

واشتمل برنامج الحفل أيضا على خيمة تراثية عرضت بها المشغولات اليدوية ذات الطابع التراثي وتم تقديم الأكالات الشعبية المعروفة في الإمارات وتوزيع هدايا تراثية وإجراء سحب على جوائز قيمة. كما قدمت فرقة موسيقى الشرطة معزوفات ومقطوعات وطنية تفاعل

نظمت وزارة الاقتصاد مس احتفالا خاصا بمناسبة اليوم الوطني الخامس والأربعين للدولة بقرها في أبوظبي. حضر الحفل الذي أقيم برعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد عبدالله آل صالح. وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية والصناعة؛ والدكتور علي الحوسني، وكيل الوزارة المساعد لشؤون الملكية الفكرية؛ ويوسف الرفاعي، الوكيل المساعد للخدمات المساندة. وكافة مديري الإدارات والمكاتب وموظفي الوزارة والمراجعين.

بدأ الحفل بعزف السلام الوطني للدولة ثم تم





دليل الشراكة لوزارة الاقتصاد 2016



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

www.egypt.gov.eg

دليل الشراكة.. إطار مؤسسي لعلاقات وزارة الاقتصاد بشركائها الاستراتيجيين

والخبرات المتاحة للوصول إلى منفعة متبادلة وأهداف مشتركة قصيرة أو طويلة الأمد حدد فيه المدخلات والمسؤوليات والمخرجات. بما يقدم قيمة مضافة لأطراف الشراكة.

أما الشراكة الاستراتيجية فهي الشراكة التي تقيمها الوزارة مع مؤسسات حكومية كانت أم خاصة للمشاركة في تحقيق أهداف استراتيجية مشتركة بحيث أن المسؤولية عن تحقيقها تقع على طرفي الشراكة. والشريك الاستراتيجي له أثر على رؤية الوزارة ورسالتها وديمومتها. كما يدعم الشركاء الاستراتيجيون الوزارة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الشركاء و تقييمهم وقنوات التواصل معهم. وكذلك إجراءات توقيع مذكرات التفاهم مع الشركاء المختلفين داخليا وخارجيا. و مذكرات التفاهم والاتفاقيات الاقتصادية الموقعة للأعوام 2012-2016 على المستويين المحلي والدولي.

أهداف الشراكة

وأضافت طيف الريسي ان الدليل يوضح أهداف الشراكة و يلخصها بالنقاط التالية : تعزيز علاقة وزارة الاقتصاد مع كافة شركائها بما يضمن تحقيق المصالح والأهداف المشتركة. بناء شراكات استراتيجية مع مختلف المؤسسات والدوائر التي تدعم الأهداف الاستراتيجية للوزارة. تفعيل تبادل الخبرات والمعارف والخدمات بهدف تطوير و دعم الأداء المؤسسي. تقديم أفضل الخدمات التي تحقق قيمة مضافة لكلا الطرفين. بناء شراكات جديدة ذات أولوية بهدف التطوير و التحسين في الأداء والخدمات.

وقد عرف الدليل الشراكة بأنها العلاقة التي تكون بين طرفين أو أكثر لاستثمار الموارد

خحرص وزارة الاقتصاد على توطيد أوأصر التعاون مع شركائها وترسيخ العلاقة معهم بهدف تكامل الجهود وتبادل الخبرات وتحقيق أفضل مؤشرات الأداء. بما يحقق الأهداف الاستراتيجية المشتركة وبما يتفق مع الرؤية والأهداف المنشودة المراد تحقيقها.

وفي إطار تمكين وتمتين عرى علاقات التعاون مع الشركاء وكي تكون الشراكة فاعلة ومثمرة خدمة للمصالح العام خحرص وزارة الاقتصاد على ان تكون علاقات الشراكة مبنية وفقا لمنهجية العمل المؤسسي وضمن هذا الجهد جاء إصدار " دليل الشراكة لوزارة الاقتصاد "

و ذكرت طيف عبدالله الريسي مسؤولة قسم الشراكة في وزارة الاقتصاد أن إصدار هذا الدليل يأتي ضمن أهداف إدارة الاتصال الحكومي لتوثيق الاجراءات وإدراكا بأهمية التعاون والشراكة. حيث يعتبر مرجعا أساسيا في تعريف موظفي وزارة الاقتصاد وشركائها بأهداف الشراكة و تصنيفات الشركاء و معايير اختيارهم. كما يتناول إطار الشراكة و آلية عمل قسم الشراكة وآلية قياس رضا

يتناول الدليل إطار الشراكة و آلية عمل قسم الشراكة وآلية قياس رضا الشركاء و تقييمهم وقنوات التواصل معهم



مبادرات ومشاريع مشتركة وفاعلية متابعة الشريك للبرنامج أو المشروع المشترك و رفع التقارير الدورية بشأنها. دعم الشريك في إنجاز أهداف الوزارة الاستراتيجية وتحقيق الهدف الرئيسي من الشراكه. و أخيرا وجود خطة عمل مع الشريك لتنظيم المبادرات والمشاريع المشتركة و تحديد الاطار الزمني للإنجاز.

و يوضح الدليل إطار العلاقة مع الشركاء بناء على مدى حاجة الوزارة للشراكة ويتم ذلك من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع الشريك او تشكيل فريق عمل مشترك او توقيع اتفاقية او تشكيل لجنة مشتركة.

و تقوم إدارة الاستراتيجية والمستقبل سنويا بقياس رضا الشركاء باستطلاع الرأي من خلال استبيان قياس رضا الشركاء. و يتم وضع الاجراءات التصحيحية بالتعاون مع الادارات المعنية بناءً على نتائج استطلاع الرأي والاستبيان الخاص بقياس رضا الشركاء.

يوضح الدليل إجراءات توقيع مذكرات التفاهم مع الشركاء المختلفين داخليا وخارجيا.

وبحسب الدليل فان الشريك الرئيسي هو الذي الذي يساهم في تحقيق أهداف تشغيلية ومنافع متبادلة لصالح الوزارة (الخدمات والمبادرات والأنشطة) وتكون مرتبطة بفترة زمنية محددة. حيث يمكن الاستغناء عنه عند انتهاء فترة الشراكة.

الدليل يوضح أهداف الشراكة وتصنيفات الشركاء ومعايير اختيارهم

واعتبر الدليل ان القيمة المضافة من الشراكة تنلخص بالفائدة الملموسة التي تتحقق لطرفي الشراكة مثل توفير النفقات وزيادة الكفاءة وتسريع الخدمات و زيادة الإيرادات وتوفير المعلومات والاحصائيات وتبسيط الاجراءات، حيث أن الطريقة المثالية لتحديد أهمية شريك معيّن بالنسبة للوزارة، تكمن في تحديد القيمة المضافة الناجمة عن هذه الشراكة.

معايير اختيار الشركاء

و تضيف الريسي ان وزارة الاقتصاد حرص وتسعى الى توسيع نطاق شركائها بمختلف فئاتهم خاصة الشركاء الاستراتيجيين من خلال البحث عن شراكات جديدة تلبي الاحتياجات وتدعم البرامج والخطط المستقبلية للوزارة، وبما يخدم تحقيق رؤيتها وقيمها ورسالتها ويساهم في التطبيق الفعال لخططها السنوية وخططها الاستراتيجية.

و انطلاقا من ذلك يوضح "الدليل" المعايير التي تختار على اساسها وزارة الاقتصاد الشركاء التي تقوم على أساس البرامج والمبادرات المحتملة الحالية والمستقبلية بما يحقق المصلحة لكل من الوزارة وشركائها والأطراف المعنية. ومن معايير اختيار الشركاء: المساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للوزارة. المساهمة في تحقيق مستهدفات مؤشرات الأداء للوزارة. تحسين أداء

تقييم الشركاء

وأوضحت الريسي ان الدليل يوضح ايضا الالية التي تتبعها الوزارة لتقييم الشركاء و يتم ذلك من خلال عدد من المعايير التي يتم على اساسها تكريم الشركاء المتميزين في ملتقى الشركاء السنوي بناء على حصولهم على 80% من الدرجة النهائية و مافوق لهذه المعايير التي تشمل : مستوى التعاون وفاعلية الشريك (كالد على الاستفسارات و المراسلات ، حضور الاجتماعات و غيرها). دعم الشريك في التطوير و تبادل المعرفة (تبادل المعلومات والاحصائيات،تقديم اقتراحات التطوير،تبادل المطبوعات والمنشورات،المشاركة في المؤتمرات). تقديم الخدمات أو المعلومات المتفق عليها بكفاءة وجوده عالية بالتزامن مع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المبرمة مع الوزارة. تنفيذ

ملتقى الشركاء الاستراتيجيين

منصة حيوية لتبادل الرؤى والأفكار



صالح وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، وحמיד بن بطي المهيري الوكيل المساعد لقطاع الشركات وحماية المستهلك بالوزارة. ويوسف الرفاعي الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المساندة بالوزارة. وعدد من مسؤولي الوزارة.

لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وبلوغ رؤيتها المستقبلية.

حضر الملتقى معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، والمهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية، وعبد الله آل

نظمت وزارة الاقتصاد في ديسمبر الماضي الملتقى السنوي للشركاء الاستراتيجيين لعام 2016 الذي يمثل منصة سنوية تكرم خلالها الوزارة جهود عدد من الجهات الحكومية والخاصة التي تربطها بها علاقات استراتيجية من التعاون والشراكة في إطار السعي



و كرم معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد عدداً من المشاركين في فيلم «اقتصاد ما بعد النفط».. كما تم تكريم شركاء الوزارة الاستراتيجيين.

كما استعرضت وزارة الاقتصاد خلال المنتدى خطتها الاستراتيجية للأعوام الخمسة المقبلة 2017-2021.. وأطلق معالي وزير الاقتصاد خلال المنتدى تطبيقاً ذكياً جديداً لوزارة الاقتصاد بالتعاون مع مؤسسة دبي التجارية، بعنوان «اتفاقيات التجارة الحرة لدولة الإمارات».

وشهد المنتدى إطلاق فيلم «اقتصاد ما بعد النفط» وهو فيلم تسجيلي يستعرض أبرز مقومات الاقتصاد الإماراتي ومعالم تطوره وتنوعه واستشراف آفاقه المستقبلية، مع تسليط الضوء على المزايا الاقتصادية المتنوعة التي تمتلكها كل إمارة من إمارات الدولة.

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد مع فخامة غابرييلا ميكيتي نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين والوفد المرافق لها الذي زار الدولة في نوفمبر الماضي سبل تطوير أليات التعاون الاقتصادي والتجاري وبناء شراكات تخدم المصالح التنموية لكلا البلدين.

كما تناول الاجتماع مجالات التعاون في قطاعات مثل البنية التحتية والطيران والزراعة والأمن الغذائي والطاقة المتجددة باعتبارهم من أبرز القطاعات المرشحة لقيادة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين المرحلة المقبلة. لاسيما في ظل الخطط التنموية الطموحة التي تعمل الأرجنتين على تنفيذها للاستفادة من تنوع مواردها الطبيعية إلى جانب ما تتمتع به المؤسسات والشركات الإماراتية من خبرات وكفاءات وقدرات واسعة في تلك القطاعات، بما يخلق العديد من الفرص لبناء شراكات تنموية بين الجانبين.



المنصوري يبحث مع نائبة رئيس الأرجنتين أطر التعاون المشترك

مصرف الإمارات المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة العامة للطيران المدني وهيئة التأمين.

وتناولت الجلسة التي عقدت في أكتوبر الماضي مناقشة عدد من الموضوعات شملت إيجاد آليات لتعزيز مستوى التنسيق بين الوزارة وإحدى الغرف وغرف التجارة. باعتبارها المعنية بتمثيل القطاع الخاص ومجتمع الأعمال بالدولة. وذلك لرصد مختلف التحديات والعقبات التي تواجه الاستثمارات الوطنية بالأسواق الخارجية. كما تم التباحث حول الالتزامات والفوائد العائدة من اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة سواء على مستوى الدولة أو دول مجلس التعاون الخليجي. وأيضاً تم استعراض عدد من المبادرات لبناء القدرات بقطاع التأمين الوطني للدخول في قطاعات استراتيجية وعلى رأسها قطاع الطيران.



"الاقتصاد" تقود جلسة عصف ذهني بمشاركة غرف التجارة

مع عدد من شركائها الاستراتيجيين متمثلة في اتحاد غرف التجارة والصناعة وغرف التجارة والصناعة على مستوى الدولة. إضافة إلى

ترأس معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري. وزير الاقتصاد. اجتماع جلسة العصف الذهني في دورتها الثالثة. والتي نظمتها الوزارة

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، وبويكو بوريسوف رئيس مجلس وزراء جمهورية بلغاريا، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين. جاء اللقاء في العاصمة البلغارية صوفيا، على هامش ترؤس معالي المنصوري زيارة أول وفد تجاري واقتصادي إلى جمهورية بلغاريا خلال الفترة من 11 إلى 13 أكتوبر الماضي. وتناول اللقاء، الذي عقد بمقر مجلس وزراء الحكومة البلغارية، العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين، وسبل دعمها وتعزيزها بهدف إقامة أشكال متنوعة من التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بالمجالات ذات الاهتمام المشترك. حضر اللقاء المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، والشيخ أحمد علي المعلا سفير الدولة لدى رومانيا سفيراً غير مقيم لدى جمهورية بلغاريا.



الإمارات وبلغاريا تعززان العلاقات التجارية والاستثمارية بمشاركة غرف التجارة

بحث معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد مع ايلينا كونتورا وزيرة السياحة اليونانية والوفد المرافق لها الذي زار الدولة في أكتوبر الماضي سبل تعزيز التعاون السياحي بين البلدين الصديقين وكيفية ترجمة الفرص الاستثمارية في هذا القطاع الحيوي باليونان إلى مشاريع مشتركة تحقق الأهداف التنموية للطرفين.

واتفق الجانبان خلال اللقاء الذي حضره المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية ومحمد خميس المهيري وكيل وزارة بوزارة الاقتصاد على تشكيل فريق عمل مشترك من المتخصصين بقطاع السياحة لصياغة برامج للترويج السياحي داخل أسواق البلدين ودراسة فرص الدخول في مشروعات سياحية استثمارية مشتركة.



بحث تعزيز التعاون السياحي مع اليونان

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد مع سعادة ارثر ميلتون سبارو سفير أستراليا لدى الدولة سبل توسيع أفاق التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. واستعرض اللقاء، الذي عقد في أكتوبر الماضي بديوان عام وزارة الاقتصاد بدبي الوزارة بدبي. العلاقات المتميزة بين الجانبين. وسبل تعزيز الجهود المشتركة في تطوير وتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري وتشجيع الاستثمارات والمشاريع الصناعية المتقدمة في المجالات التي تخطى باهتمام البلدين. وأكد الجانبين على أهمية العمل المشترك للارتقاء بمستوى التعاون في المجالات المتعلقة بالابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأيضا بمجالات الزراعة والصناعات الغذائية. وقدم سعادة السفير الأسترالي مقترحا بتشكيل فريق عمل مشترك لتطوير التعاون الاقتصادي في القطاعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.



مناقشة توسيع التعاون التجاري والاستثماري مع أستراليا

وقعت وزارة الاقتصاد مذكرة تعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بهدف تطوير الصناعات الإبداعية. وقع المذكرة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد. وسعادة جوكيم رايتز نائب أمين عام منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد".

وذلك على هامش فعاليات أسبوع تنمية التجارة العالمي، الذي عقد تحت رعاية وزارة الاقتصاد خلال الفترة من 31 أكتوبر حتى 2 نوفمبر 2016 في فندق جميرا أبراج الإمارات بدبي. وجاء توقيع مذكرة التعاون ضمن مبادرات الوزارة الخاصة بأسبوع الابتكار. وتحدد المذكرة أطر التعاون بين الجانبين لتطوير الصناعات الإبداعية في 7 محاور رئيسية. وبما يساهم في رفع تنافسية الدولة. وتعزيز مساهمة التكنولوجيا والابتكار في النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة.



توقيع مذكرة تعاون مع الأونكتاد لتطوير القطاعات الإبداعية

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، خلال استقباله سعادة هادي بن ناصر الهاجري سفير دولة قطر لدى الدولة مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري القائمة بين البلدين الشقيقين.

كما ناقش الجانبان خلال اللقاء الذي عقد في نوفمبر الماضي في ديوان عام الوزارة بدبي فرص تنويع الشركات الاستثمارية في القطاعات ذات الاهتمام والتي تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة، وأبرزها قطاع السياحة والخدمات اللوجستية، وتكنولوجيا المعلومات، ومواصلة العمل على دعم وتطوير بيئة عمل جاذبة للمستثمرين من الطرفين، وتبادل المعلومات بشأن أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة المرحلة المقبلة. كما تطرق اللقاء إلى متابعة نتائج وتوصيات ملتقى الأعمال الإماراتي القطري الذي عقد في بداية العام الجاري بأبوظبي.



تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع قطر

وقعت وزارة الاقتصاد ودائرة التنمية الاقتصادية بدبي مذكرة تفاهم بشأن التفتيش والرقابة على الأسواق، وذلك في إطار رفع مستوى التنسيق والتعاون المشترك وتضافر الجهود بين الطرفين لتعزيز الحماية التجارية وتوازن الأسواق وحماية المستهلك.

تم توقيع المذكرة في ديسمبر الماضي بحضور معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، ووقعها سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية، وسعادة سامي ظلعن القمزي، مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية بدبي.



توقيع مذكرة تفاهم مع دائرة التنمية الاقتصادية بدبي

سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، في مقر الوزارة بدبي، بحضور سعادة حميد بن بطي المهيري الوكيل المساعد لقطاع الشركات وحماية المستهلك، وسعادة جمعة محمد الكيت الوكيل المساعد لقطاع التجارة الخارجية، والدكتور عبد الله الحمادي مدير إدارة الاستراتيجية والمستقبل بالوزارة، الإصدار الجديد لشهادة الاعتماد العالمي لنظام إدارة الجودة ISO 9001:2015، من السيد ولاء محمد مثل SGS السويسرية في دولة الإمارات. كما تسلم معالي وزير الاقتصاد الإصدار المحدث لشهادتي الاعتماد العالمي لنظام إدارة البيئة ISO 14001:2015، ونظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001:2007، وذلك بعد إنجاز فريق العمل الداخلي، بالتعاون مع الشركة المانحة، جميع متطلبات التقييم النهائي.



"الاقتصاد" تحصل على شهادات الآيزو المحدثه 2015

(أوساس 18001). صادرة عن شركة SGS السويسرية المانحة للشهادات، وذلك بعد نجاحها في تحقيق متطلبات ومواصفات المعايير الجديدة. وتسلم معالي المهندس

حصلت وزارة الاقتصاد على الإصدارات المحدثه من شهادات نظام إدارة الجودة (آيزو 9001). ونظام الإدارة البيئية (آيزو 14001)، ونظام إدارة الصحة والسلامة المهنية

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد مع سورين كارايان وزير التنمية الاقتصادية والاستثمار الأرميني، سبل تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وبناء شراكات استثمارية في القطاعات ذات الاهتمام المتبادل في ظل ما يتمتع به الجانبان من إمكانات وقدرات واعدة.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقد بفندق جراند حياة بدبي في ديسمبر الماضي، بحضور سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكييل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، و سعادة عبد الله آل صالح وكييل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة وجمال الجروان الأمين العام لمجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج.



بحث سبل تنمية العلاقات مع أرمينيا في القطاعات الإبداعية

وقعت وزارة الاقتصاد مع بلدية دبي الفجيرة، اتفاقية للتعاون في مجال جذب الاستثمار وتطوير وتحسين بيئة الأعمال بهدف تعزيز تنافسية الإمارة على صعيد ممارسة الأعمال. وقع الاتفاقية كلا من سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية وسعادة المهندس حسن سالم اليماحي المدير العام لبلدية دبي الفجيرة، وذلك بمقر وزارة الاقتصاد بدبي. وتشمل الاتفاقية التي تم توقيعها في أكتوبر الماضي تعزيز أليات التعاون فيما يتعلق بإجراءات فتح فروع الشركات ذات المسؤولية المحدودة وبالإمارة وأيضاً تبادل الخبرات والمعرفة وفق اختصاصات كل جهة وبما ينسجم مع أفضل الممارسات المتبعة للارتقاء بجودة وكفاءة الخدمات المقدمة لرجال الأعمال والمستثمرين.



اتفاقية تعاون مع بلدية دبي الفجيرة لتعزيز بيئة الأعمال

شاركت دولة الإمارات في دورة الاجتماعات الـ 56 للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، التي عقدت مؤخراً بمقر المنظمة بمدينة جنيف السويسرية في أكتوبر الماضي. وشمل اجتماع الجمعية العامة للمنظمة ولجنة التنسيق وسائر جمعيات واتحادات الدول الأعضاء البالغ عددها 189 دولة عضواً. ترأس الوفد المشارك المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وضم الدكتور علي إبراهيم الحوسني، الوكيل المساعد لقطاع الملكية الفكرية، وخلفان أحمد السويدي مدير إدارة الملكية الصناعية بالوزارة، وعبد السلام محمد آل علي، مدير ومثل مكتب الإمارات لدى منظمة التجارة العالمية، ومروة الهرمودي إداري أول بوزارة الاقتصاد.



المشاركة باجتماعات «الويبو» في جنيف

شاركت وزارة الاقتصاد في أسبوع جيتكس للتقنية 2016، الذي عقد خلال الفترة من 16 إلى 20 أكتوبر الماضي، ضمن جناح الحكومة الاتحادية، بناء على توجيهات معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، بهدف تعزيز تواصلها مع الجمهور، والتعريف بالخدمات والتطبيقات الإلكترونية والذكية التي توفرها للمتعاملين من الشركات والمستثمرين.

وقال سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية، إن مشاركة وزارة الاقتصاد في أسبوع جيتكس للتقنية تأتي انطلاقاً من رؤيتها ببناء اقتصاد عالمي تنافسي ومتنوع قائم على المعرفة، وتماشياً مع توجيهات القيادة الرشيدة بضرورة المساهمة الفاعلة في تمكين مسار التحول الذكي في الخدمات الحكومية المختلفة.



المشاركة في أسبوع جيتكس للتقنية 2016

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في فعاليات افتتاح قمة المستثمرين العالمية 2016، التي عقدت في أكتوبر الماضي في مدينة آندور عاصمة ولاية ماديا براديش في وسط جمهورية الهند. ورأس وفد الدولة عبد الله بن أحمد آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، وحضور أحمد عبد الرحمن البنا سفير الدولة لدى الهند، فيما ضم وفد الدولة نخبة من مسؤولي مؤسسات ودوائر حكومية ومثّلين من القطاع الخاص من بينهم، وحضر مراسم الافتتاح أكثر من 5 آلاف مشارك من بينهم قادة وصناع قرار ورؤساء تنفيذيون وخبراء في مجالات التجارة والاستثمار من مختلف أنحاء العالم. ويأتي حضور دولة الإمارات بصفتها إحدى الدول الخمس الشركاء للقمة، إلى جانب اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والمملكة المتحدة.



الإمارات تشارك في قمة المستثمرين العالمية بـ «ماديا» في الهند

بحث سعادة المهندس محمد أحمد بن عبدالعزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، مع رومان غولوفتشينكو سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية ورفع مستوى التعاون مع جمهورية بيلاروسيا.

جاء ذلك خلال استقبال المهندس الشحي في أكتوبر الماضي السفير البيلاروسي في مكتبه بمقر الوزارة في دبي، حيث استعرض الطرفان أطر التعاون في عدد من القطاعات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.



بحث تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بيلاروسيا

شاركت دولة الإمارات في الدورة الثالثة لاجتماع الوزراء المسؤولين عن السياحة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد في أكتوبر الماضي بمقر الأمانة العامة للمجلس في العاصمة السعودية الرياض. ترأس وفد الدولة سعادة محمد خميس المهيري، وكيل وزارة بوزارة الاقتصاد، نيابة عن معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد.

وقال سعادة محمد خميس المهيري إن دول مجلس التعاون الخليجي تحظى بمقومات سياحية كبيرة من شأنها أن تستقطب اهتمام السياح من مختلف البلدان. وتجعل المنطقة أحد المقاصد السياحية المهمة عالمياً، ولا سيما في ظل الاهتمام الكبير الذي توليه دول المجلس للقطاع السياحي باعتباره أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي فيها ومحوراً مهماً من محاور زيادة الدخل الوطني ودعم التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.



المشاركة في اجتماع وزراء السياحة الخليجين

وقّعت وزارة الاقتصاد والمكتب الكوري للملكية الفكرية بجمهورية كوريا الجنوبية (KIPO) مذكرة تفاهم حول تعزيز البنية التحتية للملكية الفكرية في دولة الإمارات. جاء ذلك على هامش مشاركة وفد دولة الإمارات برئاسة وزارة الاقتصاد في دورة الاجتماعات السادسة والخمسين لجمعية المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بمدينة جنيف السويسرية التي عقدت في أكتوبر 2016. وقع عن وزارة الاقتصاد المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية، وعن المكتب الكوري تشوي دونغيو المفوض العام للمكتب.



مذكرة تفاهم بين الإمارات وكوريا الجنوبية لتعزيز بنية الملكية الفكرية

عقد سعادة عبد الله بن أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، عدداً من اللقاءات الثنائية مع عدد من كبار المسؤولين بالحكومة الصينية، وذلك خلال زيارة رسمية إلى العاصمة بكين في نوفمبر 2016. وبحث الجانبان خلال اللقاءات سبل تعزيز العلاقات التجارية الاقتصادية القائمة بين البلدين وفرص تطوير استثمارات مشتركة في مجالات الصناعة والتجارة.

كما تطرقت اللقاءات الثنائية إلى دعوة مسؤولين رفيعي المستوى من الحكومة الصينية وعدد من الشركات والمصانع الرائدة للمشاركة في فعاليات القمة العالمية للصناعة والتصنيع التي من المقرر تنظيمها في العاصمة أبوظبي مارس المقبل.



الاقتصاد تبحث تعزيز التجارة والاستثمار مع الصين

بحث عبدالله بن أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة مع معالي إيغور ميروفيتش رئيس حكومة مقاطعة فوفودينا الصربية والوفد المرافق فرص ومجالات تعزيز التعاون بين دولة الإمارات وصربيا في المجالات الهامة للبلدين خاصة السياحة والزراعة الاستثمارات والإنشاءات والقطاعات الأخرى التي تخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين. كما ركز اللقاء الذي عقد في نوفمبر الماضي بمقر وزارة الاقتصاد في أبوظبي، على أهمية زيادة حجم التبادل التجاري وتشجيع القطاع الخاص ومجتمع الأعمال في البلدين على تعزيز تعاونهما والدخول في مشاريع مشتركة مجدية في البلدين في ظل الفرص الكبيرة المتوفرة في العديد من القطاعات.



تعزيز التعاون الاستثماري مع صربيا

احتفلت وزارة الاقتصاد بفعاليات (يوم العلم) تحت شعار (دام العلم يا إماراتنا). وتم رفع علم الدولة على سارية ديوان عام الوزارة بمبنى اتصالات دبي. وسط حضور نخبة من كبار مسؤولي وموظفي الوزارة.

حضر الاحتفال سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وسعادة عبد الله بن أحمد آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، إلى جانب الوكلاء المساعدين ومديري الإدارات ومسؤولي اتصالات.



الاحتفال بيوم العلم تحت شعار : (دام العلم يا إماراتنا)

بحث سعادة عبدالله بن أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة خلال استقباله في ديوان وزارة الاقتصاد بأبوظبي جرميا نيكسون حاكم ولاية ميسوري الأميركية والوفد المرافق له سبل تعزيز التعاون في القطاعات الهامة للبلدين وخاصة الصناعة والزراعة.

وأكد آل صالح خلال اللقاء الذي عقد في نوفمبر الماضي عمق العلاقات الاقتصادية بين الإمارات والولايات المتحدة، مشيراً إلى أن وجود الرغبة المتبادلة بين البلدين للدفع بهذه العلاقات قدماً من شأنه أن يساهم في تعظيم الفرص والإمكانيات المتاحة لتنمية التجارة والاستثمار والتعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وبما يحقق مصالح البلدين. وقدمت هند اليوحة، مدير إدارة سياسات التجارة الخارجية بالوزارة خلال اللقاء عرضاً لأبرز مؤشرات النمو الاقتصادي التي حققتها الإمارات خلال الفترة الماضية.



الاقتصاد تطلع حاكم ولاية ميسوري على أبرز مؤشرات النمو الاقتصادي

المبادرات المتعلقة بدعم المخترعين وتطوير منظومة براءات الاختراع في الدولة تزامناً مع أول أيام أسبوع الإمارات للابتكار 2016. وأعلن افتتاح المركز وإطلاق برنامج تدريب الكوادر الوطنية في مجال براءات الاختراع سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية بحضور سعادة عبد الله بن أحمد آل صالح وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية والصناعة وسعادة الدكتور علي إبراهيم الحوسني الوكيل المساعد لقطاع الملكية الفكرية وسعادة يوسف الرفاعي الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المساندة وخلفان أحمد السويدي مدير إدارة الملكية الصناعية بالوزارة وعدد من كوادر الوزارة وبمشاركة المتدربين والمحاضرين المعارين من المكتب الكوري للملكية الفكرية.



"الاقتصاد" تفتتح رسمياً المركز الدولي لتسجيل براءات الاختراع

الرئيسي بأبوظبي بمناخات وتوجيهات معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد. وتضمنت الفعالية عدداً من

افتتحت وزارة الاقتصاد في نوفمبر الماضي المركز الدولي لتسجيل براءات الاختراع "ICPR" رسمياً في فعالية نظمتها بمقرها

افتتحت وزارة الاقتصاد في نوفمبر الماضي الدورة الثانية من معرض المخترعين الإماراتيين بدبي، ضمن مبادراتها لأسبوع الابتكار. وتوجيهات معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد.

وقال سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية الذي افتتح المعرض إن تنظيم وإطلاق المعرض يأتي دعماً لجهود تعزيز بيئة الابتكار في الدولة واحتفاء بأبناء الإمارات المخترعين وأصحاب العقول المبدعة، الذين اجتهدوا فأثروا مجتمعهم واقتصاد بلدهم بمخترعات وأفكار إبداعية نالوا عنها براءات اختراع مسجلة لدى الوزارة لحماية جهودهم وحقوقهم المادية والمعنوية في مخترعاتهم.



"الاقتصاد" تنظم المعرض الثاني للمخترعين

المنتدى الذي عقد في نوفمبر الماضي شخصيات وطنية قيادية وعالية فاعلة في مجال السياحة لبحث أفضل السبل لتمكين دور الابتكار والتكنولوجيا في التنمية السياحية المستدامة.

وأكد معالي الوزير المنصوري بكلمة ترحيبية مسجلة الاهتمام الكبير الذي أولته حكومة دولة الإمارات لدمج الابتكار في مختلف القطاعات الاقتصادية بالدولة وفي مقدمتها القطاع السياحي. ومن جانبه قال سعادة محمد خميس المهيري وكيل وزارة بوزارة الاقتصاد في كلمة له في الجلسة الافتتاحية إن انعقاد المنتدى ضمن أسبوع الإمارات للابتكار يعكس إيماناً كبيراً بأهمية الابتكار وإدراكاً عميقاً لدوره في الارتقاء بالقدرة التنافسية للدولة في مختلف المجالات ومنها السياحة.



تنظيم منتدى الابتكار والتحول السياحي

معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد وبالتعاون مع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة. واستضاف

نظمت وزارة الاقتصاد في إطار فعالياتها لـ "أسبوع الإمارات للابتكار 2016" في دبي منتدى للابتكار والتحول السياحي برعاية

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في فعاليات الدورة الـ 32 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي "الكوميسك" على المستوى الوزاري التي عقدت في نوفمبر الماضي في اسطنبول على مدار يومين. و ضم جدول الأعمال 15 بنداً تناولت استعراض استراتيجية "الكوميسك" والبرنامج العشري لمنظمة التعاون الإسلامي للفترة من 2015-2016.

ترأس وفد الدولة سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية بحضور سعادة خليفة عبد الرحمن المزوقي القنصل العام للدولة في اسطنبول فيما ضم الوفد كلا من نزار فيصل المشعل مدير إدارة الاتفاقيات الاقتصادية واللجان المشتركة وفاطمة الحمادي من إدارة الاتفاقيات الاقتصادية وسمية الجناحي مكتب سعادة الوكيل وأميرة عبدالله الدهماني من وزارة الخارجية والتعاون الدولي.



المشاركة في الدورة الـ 32 للكوميسك باسطنبول

وستتواجد بيننا وزير المالية، وفرانشيسكو باروكا نال الوزير والمستشار الاقتصادي لرئيس باراجواي، وخوسيه رودريغز نائب وزير الصناعة، وأنخل بارشيني، سفير باراجواي لدى قطر، وبحث الجانبان خلال اللقاء، سبل وآفاق تطوير العلاقة الاقتصادية بين البلدين، عبر تعزيز التعاون الاقتصادي في عدد من المجالات الحيوية التي تخطى باهتمامهما و أبرزها قطاعات الزراعة والمنتجات والصناعات الغذائية

حضر اللقاء الذي عقد في نوفمبر الماضي على هامش المنتدى العالمي للأعمال لدول أميركا اللاتينية، محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وجمعة محمد الكيت، الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية.

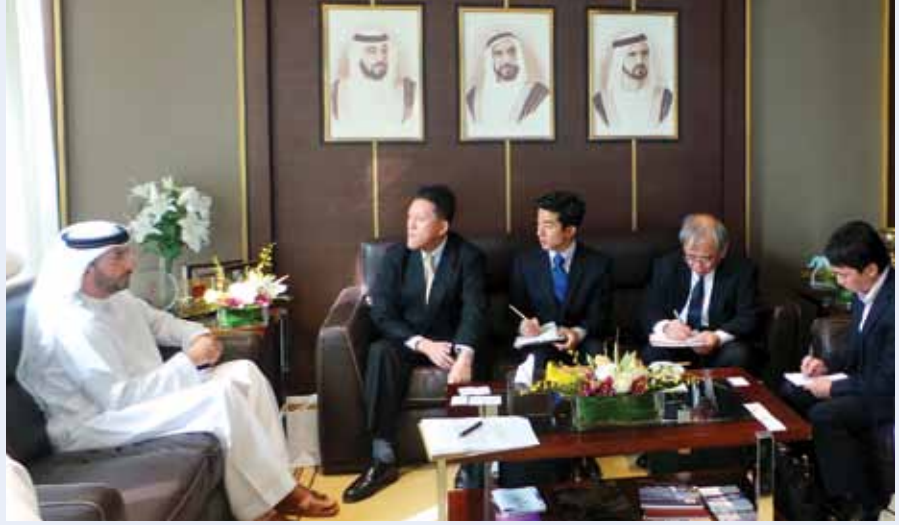


بحث تطوير التعاون الاقتصادي مع وفد وزاري من باراجواي

المستوى من جمهورية باراجواي، ضم غوستافو ليتي، وزير الصناعة والتجارة،

التقى معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، وفداً وزارياً رفيع

بحث سعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، مع يوشيو كيشيموتو، المدير العام للشؤون الدولية في وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية، والوفد المرافق له سبل تطوير مجالات التعاون المشترك بالتركيز على عدد من القطاعات ذات الأولوية خلال المرحلة المقبلة. واستعرض اللقاء الذي عقد ديسمبر الماضي في مقر الوزارة بأبوظبي تطورات التعاون الاقتصادي والتجاري القائم بين البلدين الصديقين، وسبل تعزيزه وتحديدًا في القطاعات ذات الاهتمام المشترك، وخصوصاً التي تنسجم مع محددات الأجندة الوطنية واستراتيجية الابتكار للدولة.



تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع اليابان

افتتح سعادة جمعة محمد أحمد الكيت، الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد في ديسمبر الماضي معرض الأسبوع الصيني 2016 في مركز أبوظبي للمعارض، بحضور سعادة ني جيان السفير الصيني لدى الدولة. ويعتبر معرض أسبوع الصين للتجارة الذي يعقد في أبوظبي المعرض الوحيد من نوعه الذي يعرض أجود المنتجات الصينية حصراً في أبوظبي. وسيتمكن زوار المعرض من تجربة أجود المنتجات الصينية في مختلف المجالات، والتي قد تطرح لأول مرة في المنطقة من قبل المصنعين الصينيين المشاركين في المعرض.



الكيت يفتتح معرض «الأسبوع الصيني» في أبوظبي